التنمية البشرية والجريمة في المجتمع الأردني

د. ذياب البداينة
نائب رئيس
dbadayneh@yahoo.com
جامعة الحسين بن طلال، معان- الاردن

التنمية البشرية والجريمة في المجتمع الأردني

ملخص

د. ذياب البداينة

نائب رئيس

dbadayneh@yahoo.com

تتناول هذه الدراسة واقع التنمية البشرية والجريمة في المجتمع الأردني، كما تهدف إلى كشف العلاقة بين أدلة التنمية البشرية وخاصة دليل الفقر والبطالة والتعليم والعمر المتوقع عند الولادة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والجريمة عامة والجرائم ضد الإنسان وضد الممتلكات. تعتمد بيانات هذه الدراسة على المصادر المتوافرة مثل التقرير الجنائي الاردني، وتقارير التنمية البشرية الأردنية.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن مستويات التنمية البشرية :كانت الأفضل في أقليم الوسط، فاقليم الشمال وأخيراً اقليم الجنوب. أما ضمن الاقليم الواحد فقد كانت مؤشرات التنمية البشرية الافضل في محافظات عمان فالعقبة فاربد، في حين كانت المحافظات التي سجلت أدنى مستوى في مستوى التنمية البشري فكانت: معان، فالمفرق فالبلقاء والطفيلة وجرش والكرك. وعلى المستى الاقتصادي فقد كانت محافظات عمان والزرقاء واربد (على التوالي) الافضل اقتصادياً، وكانت عمان أعلى من المتوسط الوطني. ولقد بلغت نسبة المتعطلين عن العمل على مستوى الاردن (18%)، وكانت الاعلى في إقليم الجنوب، فالشمال فالوسط وبنسب (20%، 17.8%، و16% على التالي). اما على مستوى المحافظات داخل الاقليم الواحد فقد كانت محافظة معان الأعلى (24%)، تلاها محافظة مادبا (21.4%) فالمفرق (19%).

أما معدلات الجريمة فقد بلغت (505) جريمة لكل (100) الف من السكان، وكان تزيعها فق الاقليم على النحو التالي: اقليم الوسط، الاعلى في محافظة البلقاء (982)، والاقل في محافظة الزرقاء (753)، وفي اقليم الشمال، الاعلى في محافظة واربد (924)، والاقل في محافظة المفرق (802)، وفي غقليم الجنوب كان الاعلى في محافظة معان (828)، والاقل في محافظة الطفيلة (618) جريمة لكل (100) الف من السكان. اما جرائم العاطلين عن العمل فقد كانت الاعلى في اقليم الوسط، فالشمال، فالجنوب على التوالي، وفي محافظات عمان، الزرقاء، اربد على التوالي.

لقد تبين وجود علاقة سلبية بين مؤشر التنمية البشرية وكل من: معدل الوفيات لكل (100) ألف من السكان (-0.428)، والبطالة (-0.627)، ونسبة البطالة (-0.919)، ومعدل الأفراد في الغرفة الواحدة (-0.88)، ونسبة المشتركين في التامين الصحي (-0.65)، والاقليم (-0.56)، ونسبة العاملون (-0.41)، والأمية (-0.77).

كما تبين وجود علاقة ايجابية بيم مؤشر التنمية البشرية وكل من: اجمالي الجرائم (0.69)، واجمالي الجنايات (0.67)، واجمالي الجنح (0.64)، ومعدل الجريمة لك (100) الف من السكان (0.56)، واجمالي جرائم العاطلين عن العمل (0.69)، واجمالي جنايات العاطلين عن العمل (0. 67)، واجمالي جنح العاطلين عن العمل (0.69)، اجمالي جرائم الاجانب (0.68)، واجمالي جرائم الاحداث (0.71)، واجمالي جرائم الطلبة (0.71)، واجمالي الجرائم الخطرة ضد الانسان (0.67)، واجمالي الجرائم الخطرة ضد الممتلكات (0. 68).

المقدمة

لقد بدأ الاهتمام بموضوع العلاقة بين التنمية والجريمة مبكراً واحتل مكاناً متبايناً في مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين منذ المؤتمر الأول عام(1955) والذي عقد في جنيف، حيث أثيرت مشكلة العلاقة بين التغير الاجتماعي الناجم عن التنمية وجنوح الأحداث. وتوالى الاهتمام بالعلاقة بين التنمية والجريمة وتماشي هذا الاهتمام مع التطور في مفهوم التنمية وتطور المجتمعات البشرية وما رافق ذلك من تغير في أشكال الجريمة وأنماطها، فمثلاً ركز المؤتمر الثامن على جرائم الحاسب(مجتمع المعلومات) والمؤتمر التاسع على الإعلام والجريمة والمؤتمر العاشر على الجريمة العابرة للحدود الوطنية (العولمة). أما تقارير التنمية البشرية والصادرة عن الـ (UNDP) فقد ركزت على الكثير من العوامل المسببة للجريمة والدافعة لها، لا بل تناولت في تقارير متخصصة مثل تقرير عام (1997) مواضيع أكثر التصاقا بالجريمة كالفقر (UNDP, 1997)، وفي تقرير عام (1994) العلاقة بين التنمية والأمن بما في ذلك الأمن الفردي(الجريمة والعنف وسوء المعاملة للمرآة والطفل) والأمن المجتمعي والأمن السياسي والكوني(UNDP, 1994) وكلها مواضيع ذات صلة بالجريمة بمستوياتها المختلفة. كما شملت تقارير أخرى مواضيع مشتركة بين التنمية والأمن منها تقرير عام (2000) الذي ربط التنمية بحقوق الإنسان وربط بين التقدم في الحريات الإنسانية والكرامة والمساواة مع التقدم في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة، وأصبحت

التنميـة للنـاس (of people) ولـيس لأجـل النـاس (for people) فقـط ولكنهـا تـتم بهـم (by people "empowerment") (Fukuda-Parr, 20001).

لقد أثار اهتمام الباحثين الاستمرار في ارتفاع معدلات الجريمة في العالم مع تحسن الظروف المعيشية فيه، واستخدمت الدراسات مؤشراً أو أكثر من مؤشرات التنمية (مثل قيمة دليل التنمية، والتصنيع، والتحضر، والحراك السكاني، والاختلاف المهني..... إلخ) وربطته بمعدلات الجريمة (Webb, 1972) لفحص هذه العلاقة. حيث تشكل الجريمة مهددا أساسياً للأمن الاجتماعي وتقضم نسبة كبيرة من الدخل الوطني ينفق في مكافحتها وضبطها والتحكم بها، مما يحرم شرائح هامة في المجتمع من التنمية(البداينة، 2003). إن جهود التنمية في غياب الفهم الدقيق للجريمة قد لا تؤدي ثمارها، وقد تتعثر ويصبح الإنفاق التنموي هدرا. كما أن رصد الموارد المالية والبشرية في مكافحة الجريمة وضبطها والوقاية منها يشكل عبئاً أضافيا على المجتمع، كان الأجدى رصده للتنمية.

اشكالية الدراسة

لأكثر من خمسة عقود لم تتوصل الدراسات لخلاصة واضحة للعلاقة بين التنمية والجريمة. ويعود ذلك لأسباب منهجيه ولتفسيرات نظرية مختلفة. ففي المجال المنهجي ركزت بعض دراسات على المستوى الدولي (مقارنات بين الدول) وركزت دراسات أخرى على دولة واحدة. ركزت بعض الدراسات على جرائم محددة، في حين ركزت دراسات أخرى على إجمالي الجريمة. وفي مجال البيانات اعتمدت دراسات على البيانات الحكومية، واعتمدت دراسات أخرى بيانات مسحية (Soares, 2001). بالإضافة إلى التباين في أساليب التحليل الإحصائي، فمن الباحثين من استخدم أساليب التحليل الوصفي، في حين استخدم آخرون أساليب الإحصاء التحليلي والمتقدم. أما في مجال التفسير فقد اختلفت المنطلقات النظرية، حيث انطلق البعض من منظور كوني كلي(Macro) فكانت وحدة التحليل الدولة، وركز علماء الجريمة على المستوي الجزئي(Micro) فكانت وحدة التحليل الفرد.

اهمية الدراسة

يواجه الباحثون ومنفذو القانون الاهتمام بالعلاقة بين التنمية والجريمة، فيرى فريق منهم إن تطور المجتمع يقترن بتطور الجريمة وفي نمو كلفتها البشرية والمادية والإدارية. وهي من هذا المنظور معيق للتنمية. وبالتالي لابد من رصد حجمها والتعرف على أنماطها وذلك لمساعدة أجهزة العدالة الاجتماعية في المجتمع على رسم السياسات الأمنية والإعلامية والتربوية التي تساعد على كبح جماحها وخفض كلفتها البشرية والمادية بما يكفل نجاح عمليات التنمية. ويرى فريق آخر إن لجريمة نتيجة سلبية للتنمية مفسراً ذلك بالتغير غير المنظم (Disorder change) وبالتنمية غير المتوازنة (Unbalanced development) وخاصة للشرائح الهامشية. وبالتالي لابد من تصويب مسيرة التنمية واتجاهاتها لتصب في معالجة المشكلات الاجتماعية ألمسببه للانحراف والجريمة مثل الأمية والبطالة والفقر.....الخ. وهناك من يرى ان بعض المشكلات كالفقر تهدد النظام العالمي(Thomas, 2001) ولا يتوقف أثر الجريمة عند هذا الحد بل أنها تعيق التنمية من خلا طرد رؤوس الأموال المحلية والأجنبية بسبب غياب الاستقرار الاجتماعي.

إن رصد حجم الجريمة ومعدلاتها تمكن من توجيه خطط التنمية وفق أسس علمية واضحة. كما إن مكافحة الجريمة وفق منهج علمي يوفر الكثير من الامكانات البشرية والمالية والتي يمكن إن تصب في دعم التنمية الشاملة ومحاربة الكثير من المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة والأمية. كما أن المؤمل من هذه الدراسة أن تسهم في رسم السياسات الأمنية والتنموية. كما ستؤدي هذه الدراسة لكشف الأنماط السائدة من الجريمة في المجتمع الاردنيووفق كل مجتمع مما يمكن الأجهزة الأمنية من الوعي بالصورة العامة لهذه الأنماط على مستوى المجتمع العربي. إن دراسة التنمية والجريمة في المجتمع الاردنيمن الموضوعات التي تكاد تخلو منها الأدبيات العلمية المتخصصة.

فروض الدراسة

تسعى الدراسة لفحص الفروض التالية:

1. هناك علاقة سلبية (عكسية) بين التنمية (قيمة فهرس التنمية، والدليل التربوي، ومقياس التمكن وفق النوع، والإنفاق العام، والنشاط الاقتصادي للإناث، والسياحة، والاتصالات والمعلومات، ومعدل استهلاك الطاقة) والجريمة في المجتمع الاردني.

2. هنـاك علاقـة ايجابيـة بـين التنميـة غيـر المتوازنـة (معـدل وفيـات الرضـع، والتحـضر، والـسكان، والصعوبة الاقتصادية، ودليل الفقر، وعدم المساواة) ومعدلات الجريمة في المجتمع الاردني.

اسئلة الدراسة

تـأتي الدراسـة الحاليـة لكشف العلاقـة (قوتهـا واتجاههـا) بين التنميـة والجريمـة فـي المجتمـع الاردنـي ووفق أنماطها المختلفة، وبيان مدى مساهمة التنمية في تفسير التباين في الجريمة في الفترة . وكذلك رصد مستوى التنمية ومعدلات الجريمة وأنماطها في الأردن في هذه الفترة. وباختصار تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما واقع التنمية البشرية في المجتمع الاردني؟
2- ما لعلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية والجريمة في المجتمع الاردني؟

مفهوم التنمية البشرية (Human Development)

يعد مفهوم التنمية البشرية مفهوماً ديناميكياً، ولقد عرف أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990 مفهوم التنمية البشرية بأنها عملية توسيع/تعظيم (widening) خيارات الناس (Srinivassan, 2001) في حين ركز تقرير التنمية البشرية لعام (2000) على حقوق الإنسان، حيث ربط بينهما من خلال الأهداف المشتركة لهما، وهي تقدم الحريات الإنسانية، والكرامة، والمساواة (Fukuda-Parr, 2001)

وفيما يلي موضعات تقارير التنمية العربية والدولية:

موضوعات تقارير **التنمية الإنسانية العربية**

السنة	**الموضوع**
2002	الحرية والتعليم وتمكين المرأة
2003	نقص المعرفة
2004	نحو مجتمع المعرفة
2005	نهوض المرأة
2009	الامن الانساني

موضوعات تقارير **التنمية الإنسانية الدولية**

السنة	**الموضوع**
1990	قياس التنمية
1991	الإنفاق
1992	السوق
1993	المشاركة
1994	الأمن
1995	المساواة للنوع البشري
1996	النمو
1997	استئصال الفقر
1998	الاستهلاك

1999	العولمة
2000	حقوق الإنسان
2001	التقنية
2002	الديمقراطية
2003	أهداف التنمية في الألفية
2004	الحرية الثقافية
2005	التعاون الدولي
2006	الندرة
2008-2007	المناخ

يجب إن يكون الهدف الحقيقي للتنمية خلق بيئة للناس للاستمتاع بالحياة الفضلى، والحياة الطويلة والصحية والمبدعة. إن أكثر هذه الأهداف حرجاً هو توفير مياه صحية مستديمة، والتعليم، والاستمتاع بمعايير حياة محترمة، والاختيارات الإضافية تتعلق بالحرية السياسية، وضمان حقوق الإنسان، والالتزام الذاتي .ويميز المفهوم بين جانبين من التنمية البشرية، الأول تكوين القدرات الإنسانية مثل: تحسين الصحة، أو المعرفة، والآخر هو استعمال الأفراد للقدرات المكتسبة وإمكانياتهم للعمل، أو الترقية (تقرير التنمية البشرية،2000). والتنمية البشرية هي توسيع خيارات الناس سواء أكانت هذه الخيارات شخصية أم اجتماعية أم اقتصادية أم سياسة أم ثقافية، وهي تعظيم خيارات الإنسان في ميادين سعي الإنسان. وتعزز خيارات الناس حينما يكتسبون القدرات، وتتاح لهم الفرص وتنطوي عملية توسيع الخيارات الإنسانية على تطوير القدرات والفعاليات من جانب، والفرص المتاحة من جانب آخر. والتنمية البشرية عملية ومحصلة في آن واحد، أي أنها تركز على العملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات وفي الوقت ذاته تركز على النتائج (المردود)، والخلاصة أن التنمية الإنسانية هي تمكين الناس من أجل الناس ومن قبل الناس(تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم)، من خلال توظيف القدرات الإنسانية إلى أقصى مستوى لها (UNDP, 2002).

الاطار النظري الدراسات السابقة

ولقد أظهرت الأدبيات وجود تراكم من المعرفة يبين وجود علاقة (ارتباط) بين التنمية والجريمة، إلا أن هذه العلاقة غير شمولية وأحيانا جدلية فيما يتعلق بطبيعتها ونوعها واتجاهاتها. ويمكن تلخيص هذه العلاقة على النحو التالي:

1- **العلاقة بين التنمية والجريمة علاقة سلبية،** ويعتمد هذا التفسير على المساهمة الايجابية للتنمية في التمكين والتحصين الاجتماعي ضد الجريمة من خلال توسيع الخيارات لدى الناس، وزيادة وعيهم بحقوقهم وبحقوق الآخرين واستثمار طاقاتهم وقدراتهم من خلال التعليم والتدريب، وخلق فرص العمل وتطور نظام العدالة الجنائي الرسمي والدور الذي تلعبه التنمية في معالجة الأسباب الدافعة للجريمة كالفقر والبطالة مما يفوت الفرصة في ارتكاب الجريمة. كما أن التوزيع العادل للثروة في المجتمع يمكن إن يخفض الصراع الاجتماعي، وبالتالي يخفض الجريمة. وبينت الدراسات إن الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى خفض معدلات الجريمة على عكس التذبذب الاقتصادي (Carcach, 2000). كما لوحظ انخفاض في نسبة جرائم التعدي المقرونة بالقوة مثل السطو المسلح (2%) في الدول المتقدمة والمتحولة (Countries in transition)

والصناعية (3%) ، كما تبين وجود علاقة سلبية بين دليل التنمية وكل من جرائم السرقة (ر=0.56) والسرقة باستخدام القوة ر=(0.42) والتعدي ر =(0.113)، (Crime and Development, nd)

وتلتقي بعض نظريات التنمية (مثل التحضر والاعتمادية والنظام العالمي) ونظريات الجريمة مثل (نظرية التفكك الاجتماعي والانومي والصراع الثقافي) في فكرة النظام (order) وبالتالي يمكن النظر للتنمية والجريمة تحت مظلة النظام الاجتماعي (Order-centered rhetoric). فالعلاقة السلبية بين التنمية والجريمة في المجالات التي تكون التنمية فيها متوازنة بين الفئات الاجتماعية والنظام الاجتماعي والثقافي (قوة الأعراف الاجتماعية) التي تشكل إطارا مرجعيا للفرد مما يحول دون انحرافه وإجرامه، وذلك يعود إن التنمية تشكل تحصيناً اجتماعياً ناجماً عن مساهمتها في تمكين الفرد من استثمار إمكانياته.

2- **العلاقة بين التنمية والجريمة علاقة ايجابية**، ويستند هذا التفسير ليس على عمليات التفكك الاجتماعي التي قد تحدثها التنمية في النظام الاجتماعي فقط، وإنما على الفرص المسدودة (blocked opportunities) وتكوين الجماعات الهامشية (marginalization) وعلاقتها مع التنمية والجريمة، وبالطريقة التي تتحول فيها البنى الاجتماعية والخاصة بالظلم وعدم المساواة والاستغلال إلى عملية تجريم. وهذا ما يتفق مع تحليل نيومان (Newman, 1990) للفقر كعملية تفصل فيها الطبقة الدنيا عن بقية المجتمع، واثر الفساد في التنمية والجريمة (Qizilbash, 2001) وان تأثير الجريمة على الشرائح الفقيرة يجعل ضحايا الجريمة يزيد انغماسهم في الجريمة. وتلتقي هذه النتيجة مع مقولة دوركايم وتونس (Durkheim & Toenis) بأن عملية التنمية والتحديث تشمل عملية تفسخ اجتماعي على مستوى المجتمع المحلي (Rahav & Jaamdar, 1982)، وإن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية كنتيجة لزيادة معدلات التنمية تؤثر في أنماط الجريمة (Schichor, 1990; Jones, 1985; (Shelley, 1981). فالتنمية غير المتوازنة مع توافر المنتجات والممتلكات المادية وتوفر فرص للانغماس في الجريمة وخاصة التعدي على الممتلكات كالسرقة. ويدعم ذلك نتائج دراسة شيلي (Shelley, 1981) التي تقول بزيادة معدلات جرائم السرقة في الدول المتقدمة وانخفاض معدلات جرائم القتل فيها. في حين يرى باكسي (Baxi, 1990) وهوشن (Houchon, 1990) الذي يرى إن التركيز يجب أن يكون على عمليات التغير الاجتماعي وممارسات الدولة الرسمية والنظام العدلي الجنائي وتحكمها باتجاهات النمو.

لقد اقترنت التنمية بمعدلات الجريمة العالية، وخاصة جرائم التعدي على الممتلكات، ولقد انبثقت غالبية تفسيرات ارتفاع جرائم التعدي على الممتلكات في الدول الصناعية من نظرية دوركايم في التكامل الاجتماعي (Social Integration) حيث التركيز على درجة تكامل المنحرفين في الشبكة الاجتماعية والتي أما تدفع بهم أو تمنعهم من الانحراف. وترى هذه المدرسة إن عمليات التنمية ذات تأثير لا تكاملي على البناء الاجتماعي التقليدي، وخاصة إضعاف الرابطة الاجتماعية، وبالتالي إلى زيادة الجريمة. إن عمليات التنمية ترتبط بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة التحضر، وعدم التجانس الثقافي، والاغتراب وزيادة الضغوط الاجتماعية كل ذلك يؤدي إلى حراك اجتماعي يؤثر بدوره في فرصة ارتكاب الجريمة (Shelley, 1981)ولقد استخدم كيلنارد وعبوت (Clinard & Abbott, 1973)الجريمة كفهرس لقياس النمو .

إن النمو الاجتماعي والاقتصادي له تأثير كبير على حجم وأنماط السلوك الإجرامي (Shelley, 1981)، وهذا مبني على نظرية الأنومي (Anomie Theory)التي تفترض أن الفوضى في التأقلم الاجتماعي تحدث عندما يكون هناك تغير اجتماعي سريع ناتج عن النمو ونتيجة لذلك فإن حالة من التشويش (Confusion) تسود المجتمع، حيث تفشل آليات الضبط الاجتماعي في تنظيم الحياة الاجتماعية، وتفتقر القواعد السلوكية وتوقعات الدور إلى التناغم (Durkheim, 1974; Merton, 1957)إن ارتفاع الجرائم المالية في الدول تمر بعمليات تنمية تعكس اللا أمن الخوف المرتبط بالنمو، حيث أن التغير السريع لا يمكن من التأقلم، حيث يرافق ذلك إعادة توزيع السكان، وانهيار وسائل الضبط التقليدية، والحراك الاجتماعية، وتحسن وسائل الاتصال (Sesay, 1977)

ويرى ميرتون أن الأبنية الاجتماعية تمارس ضغوطاً على الأشخاص تدفعهم لارتكاب الجريمة والسلوكيات المنحرفة ويعد الفقر من الأبنية الاجتماعية التي تدفع للسرقة، ويظهر الانحراف وفق رؤية ميرتون عندما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة اجتماعياً والطرق المقبولة اجتماعياً في تحقيق هذه الأهداف، ويرى ميرتون الأنومي كحالة اجتماعية من التناقض والصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع والطرائق التي يقررها المجتمع في تحقيق هذه الأهداف، والأنومي حالة تفكك البناء الثقافي للمجتمع وتظهر حالة الانحراف بسبب ضعف المعايير الاجتماعية أو غيابها أو عدم وضوحها والتي تضبط السلوك الاجتماعي (Merton, 1957). وكذلك فان الضبط الرسمي يزداد مع زيادة مستويات التنمية وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة(Masamba, Adeyemi&

1990). إما النظرية الديموغرافية مثل نظرية لونكلين وسيمبسون (Conklin &Simpson) فترى وجود علاقة ايجابية بين التغير في معدلات القتل والمتغيرات الديموغرافية (مثل نسبة الشباب، وحجم السكان، والكثافة السكانية، ومعدل الوفيات) وعلاقة سلبية بين التحضر وجرائم القتل.

وعلى الرغم من عولمة الاقتصاد (مثل اتفاقية الجات) والجريمة (العابرة للحدود الوطنية مثل الجرائم الالكترونية وجرائم تهريب واستخدام المخدرات والاتجار بالجنس) (Shelley, 1990)، وزيادة التبادلية والاعتمادية بين الدول فلا يوجد إطار نظري عالمي يحدد العمليات الخاصة بالتنمية ذات التأثير في السلوك الإجرامي، كما لا توجد نظرية كونية في التغير الاجتماعي أو الجريمة(Zvekic, 1990). وكما يرى بيرنهام (Burnham, 1990) فان النظرية والبحث في العلاقة بين التنمية والجريمة يجب إن تركز على سياقات محددة وليس على نظرية كونية في التنمية والجريمة. لقد تحول الاهتمام إلى دراسة العلاقة بين أنماط الجريمة والطريقة التي يعمل بها النظام الجنائي ألعدلي في سياقات محددة والتنمية.

يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى فئتين هما:

أ- دراسات بينت إن العلاقة بين التنمية والجريمة علاقة سلبية. أظهرت الدراسات الاجتماعية أن عملية التحضر والتصنيع السريع في أوروبا قد اتبعت بمعدلات عالية للجريمة (Schilley, 1981, Zehr, 1981) ويذكر مهلم، و وموني، وترفك Mehlum, Moene, & Torvik, 2000 انه في دراستهم عام (1998) على (39) دولة والتي تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي للفترة (1994-1986) والجريمة إن العلاقة سلبية بين النمو الاقتصادي والجريمة، حيث تنقص معدلات الجريمة في الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع كما أظهرت دراسة فاجنزيلبير وآخرون ان الاقتصاد السيئ يؤدي إلى جرائم العنف Fajnzylber, Lederman & Loayza., 1998

أظهرت دراسة الأمم المتحدة (1970–1975م) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدلات الجريمة وأنماطها بين المجتمعات النامية والصناعية، حيث ارتفعت جرائم التعدي على الممتلكات وجرائم الإناث في الدول الصناعية مقارنة بالدول النامية (Newman, 1990) وتلتقي هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (IKSI)والذي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين معدل جرائم السرقة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي .

وفي الوطن العربي أظهرت دراسة الخليفة أن هناك علاقة بين معدلات الجريمة في الوطن العربي والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت معاملات الارتباط بين الجريمة وكل من المتغيرات الاجتماعية على النحو التالي: معدل الإعالة (- .46,)، وعند تقسيم الدول العربية إلى أقاليم تبين أن معاملات الارتباط كانت أكبر لدول الهلال الخصيب وهي دول فقيرة نسبياً، في حين كانت العلاقة سلبية لإقليم الجزيرة العربية، وعلى المستوى المحلي للمجتمع فإن تراكم المديونية والإنفاق العسكري الزائد، والأمية كلها عوامل تؤثر في تنمية الإنسان وهي إنفاق موجه على حساب التنمية الشاملة في المجتمع (الخليفة، 2000).

أما معدلات جرائم القتل فقد كانت أعلى الحد الأعلى من بعض الدول الصناعية، حيث كانت (8.5 -0.8,) في المجتمع العربيي قابلها (7,9) في الولايات المتحدة، و (23.2) في بريطانيا، و (4,5) في ألمانيا، و (4,3) في فرنسا، و(1,5)، في اليابان وعند ربط حجم الجريمة مع السكان (100,00) .

لقد درس ولف (Wolf, 1971) سبع وثلاثون دولة لكشف العلاقة بين التنمية والجريمة، ولقد تبين أن معدلات جرائم القتل تنخفض مع زيادة مكانة الدولة في التنمية. أما كوني (Quinney, 1965) فقد درس (48) دولة وتوصل إلى خلاصة مفادها أن جرائم القتل تنخفض في الدول ذات مستويات التنمية العالية . أما راهاف وجامدار (Rahav & Jaamdar, 1982)فقد درسا (59) بلداً منها (20) دولة في آسيا والشرق الأوسط، و (15) دولة من أوروبا، و (14) من أفريقيا، (2) من أمريكا الشمالية، و (4) من أمريكا الجنوبية، وقد أظهرت نتائجها وجود علاقة سلبية بين معدل حجم والأمية (-55,.)، وتبين كذلك أن جرائم التعدي على الممتلكات كانت مرتفعة في علاقتها مع الأمية (-61,.) وكانت علاقة جرائم القتل فكانت عكسية، (Rahave & Jaamadr, 1982).

أما دراسة (شايدر) والتي انطلقت من اتجاه دوركايم في التحديث واتجاه الفرص البيئية والتي تتبنى أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تؤدي إلى درجات من الأنومي وإلى مشكلات التكيف الفردي مع التغيرات الثقافية والتي تؤدي إلى خلق العديد من الفرص والظروف للجريمة، حيث قسمت الدول في هذه الدراسة بناءً على الناتج المحلي الإجمالي (Gross National Product)لقياس النمو الاقتصادي والتحضر ولقد استخدم هذا القياس من قبل عدد من الباحثين أمثال (Goldthorpe, 1975; , 1978) بالإضافة إلى استخدام متغيرات مثل إجمالي الجريمة حجم الجريمة وجرائم القتل جرائم العنف وجرائم السرقة التعدي على الممتلكات بالإضافة إلى متغيرات السكان والصحة العامة والتعلم والنمو الاقتصادي أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين حجم الجريمة وكل من حجم السكان (30,.) والتغير السكاني (45,.)، ووفيات الأطفال (40,.)، ومعدل أسرة المستشفيات لكل (10,000) من السكان (57,.)، ومعدل الأحياء لكل (10,000) من السكان (68,.). وباستخدام تحليل الانحدار ألترتيبي (Stepwise

(Regression Analysis)أظهرت النتائج أن السرقة قد فسرت (62,4%) من التباين، والقتل (11,6%)، والإجمالي (32,5%) من التباين في متغير الجريمة كما وقد فسرت متغيرات معدل الأطباء (10%)، والصحف (32,5%)، ووفيات الأطفال (44,5%)، وميزانية التعليم (44,8%)، وتغير السكان (54,1%)، وحجم السكان (45,1%)، وعدد الأسرة في المستشفيات (45,1%)، وباختصار فأن هناك علاقة ايجابية بين قياسات التحضر والتحديث وأجمالي الجريمة، كما تبين وجود علاقة سلبية بين هذه القياسات ومعدلات جرائم القتل .

أظهرت دراسة الأمم المتحدة (UNICRI)والتي أجريت في يوغسلافيا لدراسة أثر التحضر والنمو الاجتماعي والاقتصادي في الفترات 73، 80 أو 1986م في الجريمة إن جرائم العنف تنخفض وبقيت بقية الجرائم كما هي. وفي دراسة أخرى قام بها معهد الأمم المتحدة لبحوث العدالة والجرائم بين الدول للفترة 1970 – 1980م أظهرت علاقة عكسية لجرائم (Newman, 1990).

لقد أظهرت بروان وآخرون (Brown; Mcgullog and Hick, 1972)، وجود علاقة عكسية بين الجريمة والاكتظاظ السكني، ولقد تبين أن جرائم التعدي على الممتلكات والسرقة ترتبط بالبطالة، والفقر، وارتفاع الجريمة وخاصة جرائم المخدرات في المناطق المرتفعة البطالة ، وهذا ما دعمته دراسة ريبيتو (Reppetto, 1974) بأن اختلاف الجريمة متباين مع اختلاف البناء السكني، أظهرت دراسة(البيرخ وبتغير) أن الأقليات العرقية توصم بارتفاع الجريمة ويفسر ذلك بالتعارض والصراع في القيم الثقافية والتي تمثل معايير السلوك أو إلى الوسائل المحدودة للمهاجرين في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والمهنية والسياسية، ولقد أظهرت مقارنات الجريمة الرسمية في ألمانيا بين الأجانب والمواطنين أن معدلات الجريمة منخفضة لدى الأطفال المهاجرين والشباب ولكنها مرتفعة لدى المهاجرين من الأحداث والبالغين مقارنة مع المواطنين العاديين، وللفترات العمرة ذاتها وتبين أن الجرائم المهنية مثل جريمة السرقة والجرائم الجنسية كانت أكثر بين المهاجرين مقارنة بالمواطنين كما تبين أن جرائم مثل الجرائم المحترفة، والابتزاز، وشراء المواد المسروقة، من الجرائم نادرة الانتشار بين الأقليات (Albrecht & Pfeiffer, 1979).

بينت دراسة أوميرو (Owomero, 1978) إن العلاقة بين نسبة التحضر وجرائم التعدي على الممتلكات علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية (-49,.) لقد درس شيشور (Shichor, 1990)العلاقة بين معدلات الجريمة وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في (44) دولة من دول العالم ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن معدلات جرائم القتل والسرقة والجريمة عامة قد ارتبطت بشكل غير متسق مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

أجرى (الوريكات والعبد الرزاق، 2008) دراسة بعنوان أثر المتغيرات الاقتصادية على الجريمة في الأردن، والتي هدفت إلى بيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجريمة في الأردن خلال الفترة (1973- 2006). ويتركز محور هذه الدراسة على دور البطالة ومستوى الدخل القومي الحقيقي في الجريمة باستخدام منهج متجه تصحيح الخطأ (VECM). وقد استخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة التكامل للمتغيرات الاقتصادية، وطريقة جوهانسن-يوليوس للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية بين المتغيرات الاقتصادية.

وأظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى. ودلت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل. وبذلك فإن هناك علاقة سببية بين المتغيرات إلا أن الاتجاه غير محدد. وتشير نتائج نموذج تصحيح متجه الخطأ و دالة الاستجابة الفورية و تحليل التباين إلى وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة وأن اتجاه السببية من البطالة إلى الجريمة. وكذلك هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل الحقيقي والجريمة وأن الاتجاه من الدخل إلى الجريمة.

وفي دراسة (الغطريفي، 2006) بعنوان: "العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة في سلطنة عمان" وهدفت إلى معرفة العلاقة بين التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في سلطنة عمان، وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج من أهمها، وجود فروق إحصائية بين معدل الجريمة تبعا لمتغير المحافظة في سلطنة عمان، ووجود علاقة ارتباطيه بين معدل الجريمة وكل من دليل العمر المتوقع ودليل التعليم، وفقا لسنوات الدراسة، ووجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين كل من معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ومعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التنمية البشرية، وفقا لسنوات الدراسة.

وأجرى (الشوربجي، 2005) دراسة بعنوان البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات في الدول النامية، وهدفت الدراسة إلى قياس أثر البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات لثلاثة عشرة دولة نامية خلال الفترة من عام 1986 حتى عام 2000. وأشارت نتائج الدراسة إلي وجود أثر للبطالة على إجمالي جرائم الاعتداء على الممتلكات في الدول المكونة موضع الدراسة خلال الفترة المذكورة.

كما أجرى (البداينة، 2003) دراسة بعنوان " واقع الجريمة في الوطن العربي" وهدفت الدراسة إلى بيان حجم الجريمة في الوطن العربي للفترة من 1990 – 1999. وقد أظهرت وجود تباين كبير في حجم الجريمة ومعدلاتها في الوطن العربي، ووفق مستوى التنمية يلاحظ أن حجم الجريمة متباين عكسيا مع مستوى النمو (عالي، متوسط، منخفض)،

وتبين من خلال الدراسة انخفاض معدل جرائم القتل العمد (3.4) جريمة سنويا لكل (100.000) من السكان والاغتصاب (5.6) والسطو المسلح (18.1) جريمة سنويا، في حين ترتفع معدلات حالات الإيذاء البليغ (30.3) جريمة، أما السرقة بالإكراه كانت (12.2) جريمة سنويا، في حين تصل إلى أدنى معدلاتها في جرائم الحريق العمد (11) جريمة سنويا لكل (100.000) من السكان.

بينت (الخربطلي، 1992) والتي هدفت إلى التعرف على حجم الجريمة عند النساء وبيان اثر بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في دفع النساء إلى ارتكاب الجريمة، بالإضافة إلى التعرف على أنماط الجرائم الأكثر ارتكابا من قبل النساء وأظهرت هذه الدراسة أن الأمية تنتشر بين النزيلات بنسبة 58% أما نسبة النزيلات اللواتي ينتمين إلى المستوى التعليمي ثانوي فما فوق فقد بلغت 7,5% وان نسبة ذوات المستوى الاقتصادي المتدني بلغت 53,7%، أما نسبة العاملات بين النزيلات بلغت 18،8% وان نسبة النزيلات يسكن المدن بلغت 38% أما ساكنات الريف فقد بلغت نسبتهم 44%، والنسبة الأقل كانت لساكنات البادية التي لم تزد نسبتهن عن 4،7%.

ب- دراسات بينت إن العلاقة بين التنمية والجريمة علاقة ايجابية

أظهرت دراسة الخليفة إن هناك علاقة ايجابية بين معدلات الجريمة في الوطن العربي ونسبة العمالة النسائية (,.156)، ومعدل استهلاك الفرد للطاقة (,.66) وعدد الأشخاص لكل تلفون (,.75) ، ومعدل الناتج الوطني للفرد (,.17)، ومعدل القوى العاملة (,.89)، ودول إقليم الجزيرة العربية (,.232)، ودول إقليم الهلال الخصيب (,.390)، ودول إقليم حوض النيل (,.82) الخليفة، 1998، ص29). (الخليفة، 2000).

أما دراسة البشرى (1999) فقد أظهرت ارتفاع الجريمة في الوطن العربي للفترة (1985-1994) حيث تراوحت هذه الزيادة بين (7% -2000%)، وتراوحت معدلات الجريمة لكل (100,000) من السكان في العام 1994 بين (139-4335) كما تبين أن إجمالي الجرائم قد ارتفعت عام 1994م مقارنة مع عام 1985م، في جميع الدول الدول العربية (عدا عُمان انخفاض 31%)، ووصلت هذه الزيادة أعلاها في الأردن، والعراق، ومصر، وكانت (124%، 124%، 118%) على التوالي وأقلها في السودان (7%)، ولبنان (8%)، والحد الأعلى قريب من المعدلات العالمية حيث كانت في ألمانيا (6963)، وفي الولايات المتحدة (5553)، وفي فرنسا (6283).

وفي دراسة للخليفة (1998) فقد أظهرت أن الدول العربية ذات المستويات الاقتصادية المرتفعة الخليج العربي ترتفع فيها الجريمة بسبب النمو السريع الطفرة، واستقدام الأيدي العاملة،(صراع ثقافي) وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجريمة وكل من: النمو السكاني، والديون الخارجية (علاقة إيجابية مع جريمة القتل، والملكية وسلبي مع المخدرات)، وحجم السكان (علاقة سلبية مع الجريمة، والملكية، ونسبة التحضر علاقة إيجابية مع جرائم القتل، وسلبية مع المخدرات).

لقد درس ولف (Wolf, 1971) سبع وثلاثون دولة لكشف العلاقة بين التنمية والجريمة، ولقد تبين أن معدلات الجريمة تزداد مع زيادة مكانة الدولة في التنمية العالية. أما راهاف وجامدار (Rahav & Jaamdar, 1982)فقد درسا (59) بلداً منها (20) دولة في آسيا والشرق الأوسط، و (15) دولة من أوروبا، و (14) من أفريقيا، (2) من أمريكا الشمالية، و (4) من أمريكا الجنوبية، وقد أظهرت نتائجها وجود علاقة ايجابية بين معدل حجم الجريمة وبين معدل التلفزيون للسكان (,.60) ومعدل الصحف للسكان (,.52)، والتحضر (,.44)،وكانت جميع هذه المعاملات هامة عند (,.001)، وتبين كذلك أن جرائم التعدي على الممتلكات كانت مرتفعة في علاقتها مع معدل عدد التلفزيونات (,.75) والصحف (,.70)، والنمو الاقتصادي (,.69)، والتحضر (,.54) (Rahave & Jaamadr, 1982).

لقد أجريت دراسات فحصت العلاقة بين التحضر والتحديث وأنماط الجريمة ومعدلاتها (Archer & Gartner, 1984; Clinard & Abbott, 1973; Kick & La Free, 1985; Schichor, 1985; 1990) كما دعمت بعض الدراسات مثل دراسة هارت نجيل وميزاودين التي أظهرت وجود علاقة ايجابية بين حجم الجريمة وقياسات متنوعة للتحضر وخاصة بين التحديث وجرائم الاعتداء على الممتلكات، بينما كانت جرائم العنف أقل وذات ارتباط سلبي (Hartnagel & Mizanuddin, 1986) .

أظهرت دراسة الأمم المتحدة (UNICRI)والتي أجريت في يوغسلافيا لدراسة أثر التحضر والنمو الاجتماعي والاقتصادي في الفترات 73، 80 أو 1986م في الجريمة إن جرائم الاعتداء على الممتلكات يزداد من خلال فترات النمو الاقتصادي وبالمقابل فإن جرائم العنف تنخفض وبقيت بقية الجرائم كما هي وفي دراسة أخرى قام بها معهد الأمم المتحدة لبحوث العدالة والجرائم بين الدول للفترة 1970 - 1980م أظهرت هذه الدراسة أنه كلما زاد النمو مقاساً على نصيب الفرد من الدخل القومي كلما زادت جرائم التعدي على الممتلكات والعلاقة عكسية بالنسبة

لجرائم العنف إن جرائم السرقة في الدول الصناعية أعلى منها بكثير في المجتمعات النامية، أما بالنسبة لجرائم التعديات فإن المجتمعات النامية أعلى من المجتمعات الصناعية (Newman, 1990). كذلك دعمت نتائج دراسة ويلك (Wilk, 1976)أن هناك علاقة ايجابية بين الكثافة السكانية والجريمة (موثق الخليفة، 1994).

وفي الهند أظهرت دراسة (كان وكرشنا) أن معدلات زيادة الجريمة في (11) سنة(1996 - 1976) قد فاقت معدلات زيادة السكان بكثير في المدة ذاتها وقد كانت نسبة زيادة السكان (25%) زادت نسبة التعديات المعلومة (38%)(Cognizable Offenses) ، أما باقي التعديات فزادت (55%)، ولقد تبين وجود علاقة ايجابية بين الزيادة السكانية وزيادة معدلات الجريمة، ولقد أظهر تحليل الانحدار أن الجريمة تعتمد على السكان (Khan & Krishna, 1982).

هدفت دراسة (دلباك) لفحص نظرية أن جرائم التعدي على الممتلكات هي نتيجة لعوامل أربعة، هي: معدل حراك الأفراد في المجتمع ومعدل توفر كميات البضائع لهؤلاء الأفراد، ومعدل الكثافة السكانية في الضواحي، ومعدل احتمالية ارتكاب الجريمة عندما تكون الفرصة مواتية لذلك، فحصت في السويد في عام 1975م و1976م وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة قوية بين الكثافة السكانية والجريمة (Dahlback, 1990).

ولقد درس أوميرو (Owomero, 1978)العلاقة بين التنمية (مقاسة بمتغيرات نصيب الفرد من الدخل الوطني، والعمالة، ونسبة سكان الحضر، وحجم التسجيل في المدارس الابتدائية، ونسبة ميزانية الخدمات الاجتماعية إلى ميزانية الدولة، ومؤشر سعر المستهلك وأجمالي الجريمة، وجرائم التعديات على الأشخاص، وجرائم التعدي على الممتلكات في كينيا . لقد بينت هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جرائم التعدي على الإنسان وكل من: العمالة (67,.)، ونسبة التحضر (84,.)، والتسجيل في المدارس الابتدائية (77,.) وأخيراً كانت علاقة الجريمة ذات دلالة إحصائية مع العمالة (58,.) لقد درس شيشور (Shichor, 1990)العلاقة بين معدلات الجريمة وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في (44) دولة من دول العالم ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن معدلات جرائم القتل والسرقة والجريمة عامة قد ارتبطت بشكل غير متسق مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

وتعزز خيارات الناس حينما يكتسبون القدرات وتتاح لهم الفرص المناسبة لاستخدامها، وبالتالي تسعى التنمية إلى زيادة الفرص والقدرات، وما النمو الاقتصادي إلا وسيلة وليس غاية للتنمية، وأهميته بمقدار ما يحقق من الرفاه الإنساني، وان التنمية تعني أن يؤثر الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم أن يشاركوا في صنع القرار وتنفيذ القرارات ومراقبتها وتعديلها من أجل تحسين نتائجها. والخلاصة أن التنمية البشرية تنمية الناس ومن أجل الناس(تقرير التنمية العربية 2002).

المنهجية

متغيرات التنمية البشرية

يتكون مفهوم التنمية البشرية من أربعة أبعاد، وهذه الأبعاد هي:

(1) **الإنتاجية**، وتعني امتلاك الإمكانيات لزيادة الإنتاجية، والمشاركة الكاملة في الإنتاج .

(2) **العدالة الاجتماعية**، وتعني التمتع بتساوي الفرص، ولعب دور فاعل، وإزالة العوائق .

(3) **الاستدامة** فتعني فرص الأجيال القادمة،

(4) **تحكُّم الناس بمصيرهم** وتعني أن الناس وكلاء للتنمية وليسوا متلقين، وهم مشاركون في القرارات

ولقد اعتمد في قياس هذه الأبعاد على المتغيرات التالية:

1. **بُعدْ الحياة الطويلة والصحية.** وتم القياس بالعمر المتوقع عند الولادة.
2. **بُعدْ المعرفة.** وتم قياسه بمعرفة القراءة والكتابة عند البالغين، ومعدلات الالتحاق عند البالغين.
3. **بُعدْ المعيشة والاقتصاد.** وقيس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

دليل التنمية البشرية (Human Development Index)

ويقيس هذا الدليل متوسط الأداء للدولة في ثلاثة أبعاد في مجال النمو البشري هي

1. مدة البقاء (Longevity)
2. المعرفة (Knowledge)
3. معايير الحياة (Standards of Living)

وهو يشمل ثلاثة متغيرات توقع الحياة، والتحصيل التربوي والقادرين على القراءة والكتابة للبالغين

ويشمل التسجيل في مراحل الدراسة (الابتدائية، والثانوية، والجامعية) ، ونصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني بالدولار (GDP per capita)

مستويات التنمية وفقاً لمعيار البنك الدولي ووفق نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، ووفق تقدير عام 2005 فإن تصنيف الدول على النحو التالي:

أ . **الدخل المنخفض** الدخل وفيها نصيب الفرد من الدخل القومي أقل من (875) دولارات.

ب . **الدخل المتوسط** الدخل وفيها نصيب الفرد من الدخل القومي من (876-10725) دولاراً

ج . **الدخل المرتفع** وفيها نصيب الفرد من الدخل القومي أكثر من(10726) دولاراً،

وتصنف الدول وفقاً لقيمة دليل التنمية البشرية على النحو التالي:

1. (0.8 فأعلى) عالٍ.
2. (0.5- 0.799) متوسط.
3. (أقل من 0.5) منخفض.

قيمة دليل التنمية البشرية وهو متوسط دليل توقعات الحياة (LEI)، ودليل التحصيل التربوي (EAI)، ونصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي المعدل بالدولار (GDP pc$)

مقياس التنمية البشرية البديل (العربي)

يرى نادر فرجاني- محرر التقرير- في أول نسخة له حول العالم العربي، ضرورة البحث عن مقياس أكثر شمولية، واقترح مقياسا سماه **"مؤشر التنمية الإنسانية".** ويستخدم فرجاني عنصرين من العناصر المكونة لمقياس التنمية البشرية وهما **متوسط العمر المتوقع عند الميلاد والتحصيل الدراسي،** مضيفاً **مؤشر تمكين المرأة** الذي عرضه تقرير التنمية البشرية العالمي (عام 1995) ليعكس وصول المرأة للسلطة في المجتمع ككل والنقص في تمكين المرأة في المنطقة العربية. كما أضاف ثلاثة عوامل جديدة.

1. **مؤشر الحرية،** ويقيس مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية.
2. **مؤشر التقنية،** ويقيس مدى المعرفة بتقنية المعلومات والاتصال
3. **مؤشر البيئة(بُعدْ** كوني) غاز الكربون المنبعث للفرد ليعكس الأذى الذي تتعرض له البيئة نتيجة النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ويتعمد نادر فرجانى استبعاد الدخل "حتى يقلل من أهمية معدل الدخل كمعيار للتنمية الإنسانية بشكل عام وليعكس أيضاً النقص في القدرات العربية بالمقارنة مع الدخل في الدول العربية ".

ويشمل المقياس الجديد:

1. العيش حياة طويلة وصحية- وقيس من خلال العمر المتوقع عند الميلاد.
2. اكتساب المعرفة من خلال التعليم- التحصيل التعليمي كما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
3. مؤشرات النواقص الثلاثة- وقيس بمقياس الحرية (التمتع بالحريات المدنية والسياسية).
4. مقياس تمكين النوع- كما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
5. الاتصال بشبكة الانترنت مقاسا بعدد حواسيب الأساسية (internet hosts).
6. حجم المساهمة في التلوث البيئي ، مقاسا من خلال انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد بالطن المتري (تقرير التنمية الإنسانية العربية،2002، ص 18).

واقع التنمية البشرية في الأردن

مؤشر التنمية البشرية العام (Human Development Index)

لقد ركزت التنمية البشرية في الاردن على الانسان، وتجاوزت مفاهيم التنمية التقليدية وصولاً إلى الأمن الانساني، وتحققت مكاسب في مجال الصحة والتعليم، وتوفير فرص العمل، على الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهها الاردن الداخلية منها والاقليمية والدولية. لا زال الفقر يمثل واقعاً صعباً لكثير من الناس وتحدياً داخليا للأمن البشري، ويمثل جوهر الاهتمام الاردني (عبدالله الثاني، 2004).

ولقد سجل مؤشر التنمية البشرية تذبذباً خلال الفترة (1990-2008) ففي العام (1990) سجل المؤشر قيمة (0.75) ما لبث ان تراجع إلى (0.62) عام (1991) وإلى (0.59) عام (1992) وبدأ في الارتفاع في منتصف التسعينيات حيث بلغ (0.758) عام (1995)، وبلغ (0.763) عام (2006)، وبلغ (0.773) عام (2009).

وعلى المستوى الداخلي، فقد كان مستوى التنمية البشرية في اقليم الوسط الأعلى، تبع ذلك اقليم الشمال واخيراً اقليم الجنوب، وعلى مستوى المحافظات وفق كل اقليم، فقد كان أعلى قيمة لمؤشر التنمية البشرية في اقليم الوسط لعمان، وفي اقليم الجنوب للعقبة، وفي اقليم الشمال لاربد (على التوالي). اما أقل القيم لمؤشر التنمية البشرية فقد كان في اقليم الجنوب في محافظة معان، وفي اقليم الشمال لمحافظة المفرق، وفي اقليم الوسط لمحافظة والبلقاء. والشكل رقم (1) يبن ذلك.

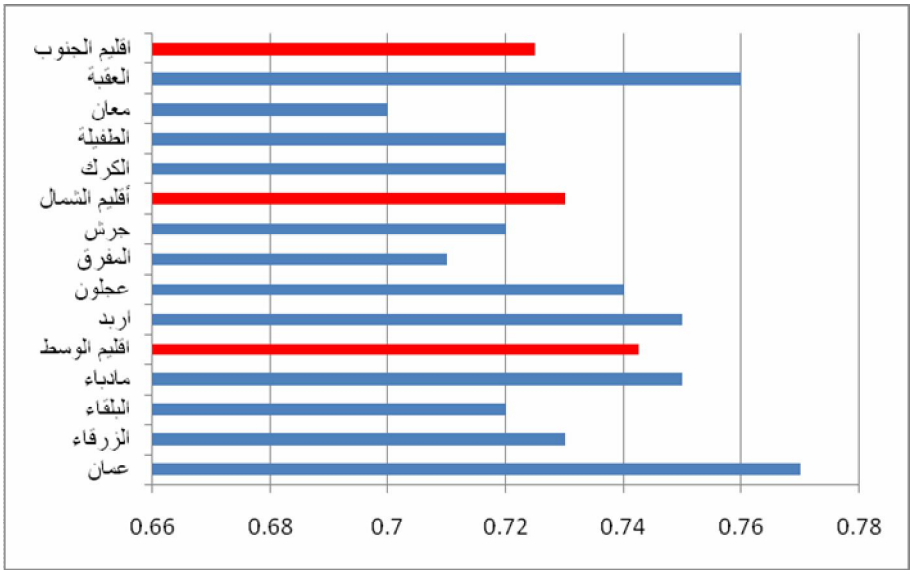

شكل رقم (1) قيم التنمية البشرية فق لعام 2000 بيانات دليل المحافظة 2002

بُعد الحياة الطويلة والصحية (longevity)

يعد العمر المتوقع عند الولادة أحد المكونات الرئيسة لمؤشر التنمية وهذا المتغير يتعلق ببعد البقاء (longevity) . لقد كان المتوسط الوطني (71.2) سنة، وقد سجل اقليمي الوسط والشمال قيم أعلى من المتوسط الوطني (71.6، 71.6 سنة على التوالي) ، في حين سجل اقليم الجنوب أقل القيم (70.3 سنة).

وعلى مستوى المحافظات وفق كل اقليم، فقد كان أعلى قيمة للعمر المتوقع عند الولادة في اقليم الوسط لمادباء (74 سنة)، وفي اقليم الجنوب للعقبة(74.9 سنة)، وفي اقليم الشمال لاربد (72.9 سنة). اما أقل القيم للعمر المتوقع عند الولادة فقد كان في اقليم الجنوب في محافظة معان(68.8 سنة)، وفي اقليم الشمال لمحافظة جرش(69.8 سنة)، وفي اقليم الوسط لمحافظة والبلقاء(69 سنة). والشكل رقم (2) يبن ذلك.

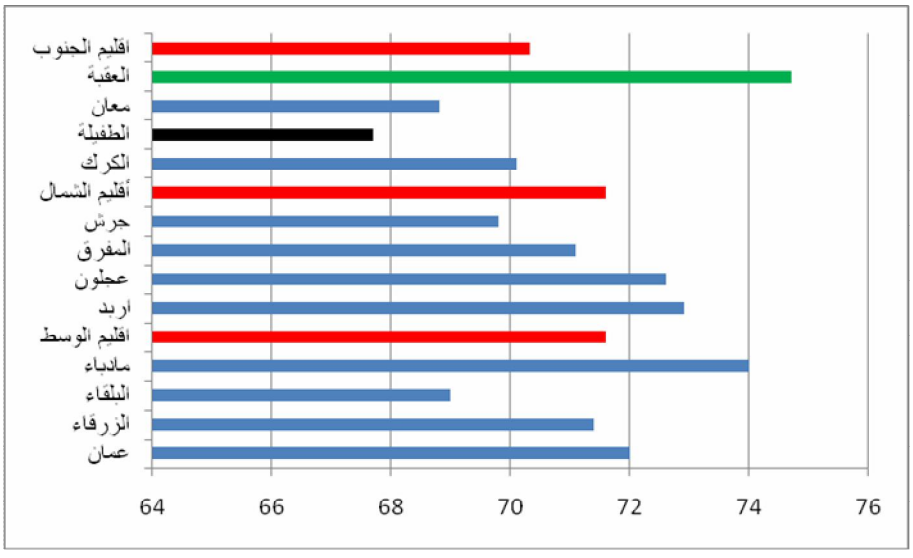

شكل رقم (2) متوسط العمر المتوقع عند الولادة وفق الاقاليم والمحافظات

بُعد المعرفة (Knowledge)

يمثل التعليم بُعد المعرفة. ويعد التعليم أحد المكونات الرئيسة كذلك لمؤشر التنمية البشرية. لقد كان المتوسط للنسبة الوطنية (87%) من الفئة العمرية عمر (15) سنة فأكبر، وقد سجل اقليم الوسط أعلى من المتوسط الوطني (90.7%)، تلا ذلك اقليم الشمال واخيراً اقليم الجنوب(86.5%، و85.4% على التوالي).

وعلى مستوى المحافظات وفق كل اقليم، فقد كان أعلى قيمة لنسبة التعليم في اقليم الوسط لعمان (92.3%)، اقلها في محافظة البلقاء (87%)، وفي اقليم الشمال لمحافظة اربد (95.9%) واقلها في محافظة المفرق (88.5%). واخيراً في اقليم الجنوب أعلاها في محافظة للعقبة(94.3%)، واقلها في محافظة معان (89%). والشكل رقم (3) يبن ذلك.

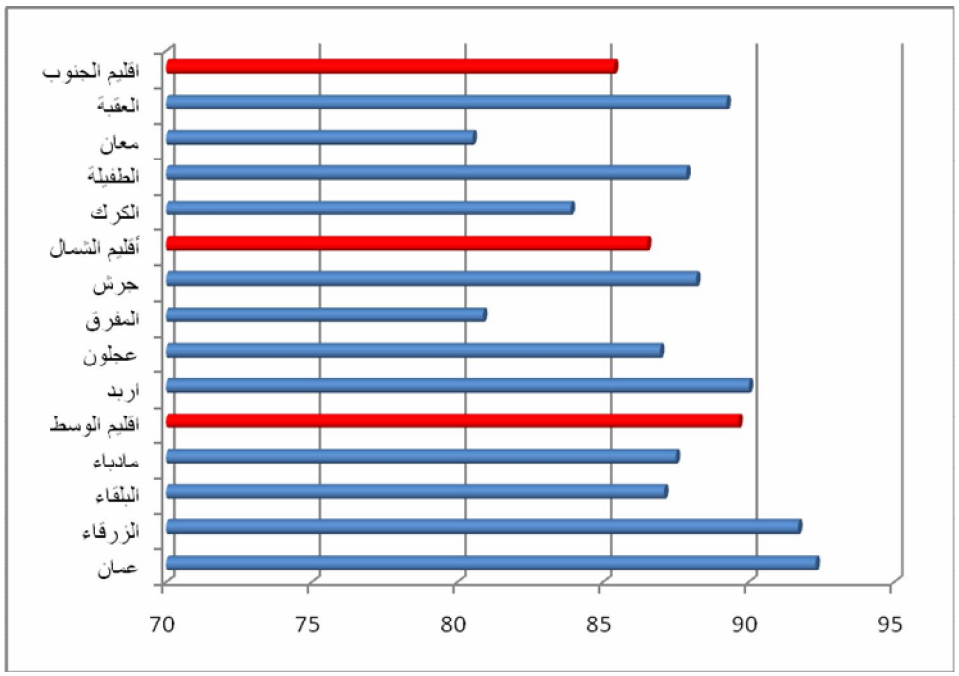

شــكل رقــم (3)

معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين (الفئة العمرية 15سنة فأكثر)

بُعد المعيشة والاقتصاد (Economy & living)

يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية) بُعد الاقتصاد. لقد كان المتوسط الوطني لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (4129.7 دولار)، وقد كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الأعلى في عمان (5099.2 دولار) على مستوى جميع المحافظات، وفي اقليم الوسط كانت محافظة الزرقاء الأقل (3078.4 دولار). أما أقليم الشمال فقد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الأعلى في محافظة اربد (3765.9 دولار)، واقله في محافظة المفرق (2951.6 دولار). اما في اقليم الجنوب فقد كان متوسط نصيب الفرد الاعلى في العقبة(4065.9 دولار) والاقل في معان (3098.2 دولار). والشكل رقم (3) يبن ذلك.

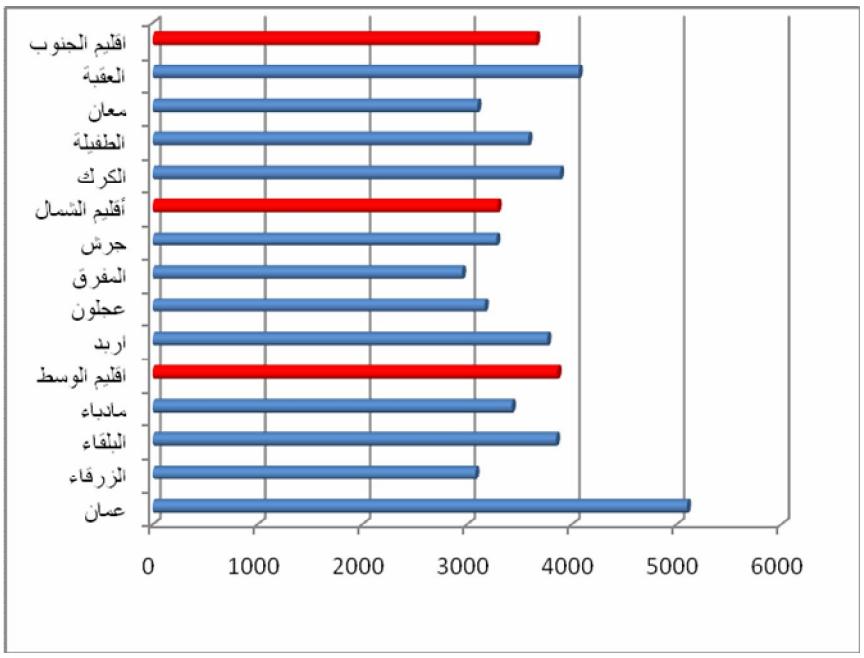

شـــكل رقـــم (4) نـــصيب الفـــرد من النـاتج المحلـي الاجمـــــالي (حسب تعادل القوة الشرائية)

البطالة

تعد البطالة من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الاردني. وقد كانت نسبة البطالة على المستوى الوطني (18%)، كانت أعلى نسبة في البطالة لاقليم الجنوب (20%)، ثم اقليم الشمال (17.8%) فالوسط (16%). كانت اعى المحافظات في نسبة البطالة في محافظة معان (24.1%)، وكذلك الحال كان اقلها في محافظة العقبة (15.5%). اما اقليم الشمال فاعلى نسبة في محافظة المفرق (19%) واقلها في محافظة اربد (15.8%). اما في اقليم الوسط فكانت اعلاها في محافظة مادبا (21.2%) واقلها في عمان (12.6%). والشكل رقم (5) يبين ذلك.

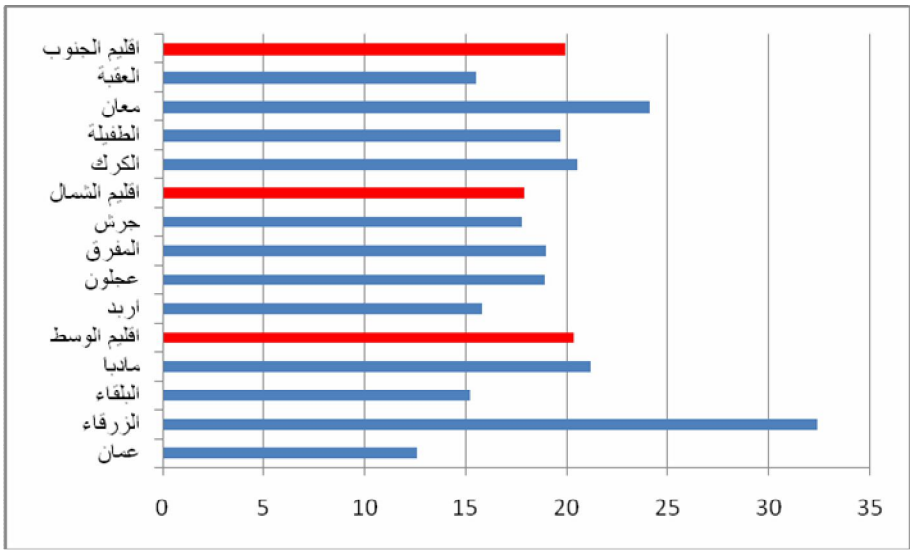

شكل رقم (5) نسبة العاطلين عن العمل وفق الاقاليم والمحافظات

الجريمة

تعد الجريمة من أكبر مهددات التنمية البشرية، فالجريمة تعيق التنمية البشرية وتهدد الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والاستثمارات الاجنبية والسياحة، وكل مناشط الحياة اليومية. بلغ معدل الجريمة لكل (100) الف من السكان (505) جريمة. وكان ترتيبها وفق الاقاليم على النحو التالي: الجنوب، والشمال والوسط (576، و481، و460 جريمة على التوالي). اما وفق المحافظات داخل الاقليم الواحد فقد كانت كما يلي: كان اعلى معدل للجريمة في محافظة البلقاء (982) جريمة لكل (100) الف من السكان، واقلها في الزرقاء (753) جريمة، وفي اقليم الشمال كان اعلى معدل في محافظة اربد (924) جريمة واقلها في محافظة المفرق (802) جريمة، واخيراً في اقليم الجنوب، كان اعلى معدل في محافظة معان (828) جريمة واقل معدل في محافظة الطفيلة (619) جريمة لكل (100) الف من السكان، والشكل رقم (5) يبين ذلك، و يبين الشكل رقم (6) تطور حجم الجريمة (1973-2006).

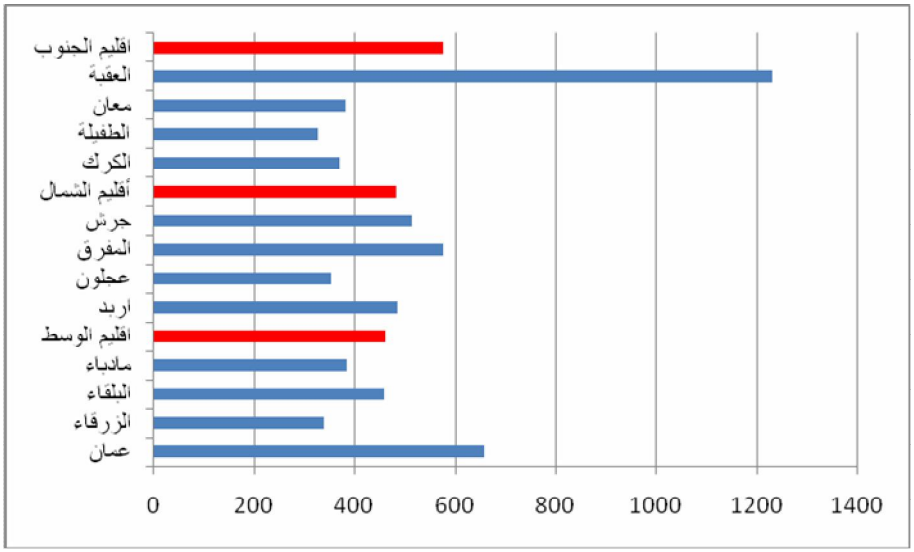

شكل رقم (5) معدلات الجريمة لكل 100

شكل رقم (6)

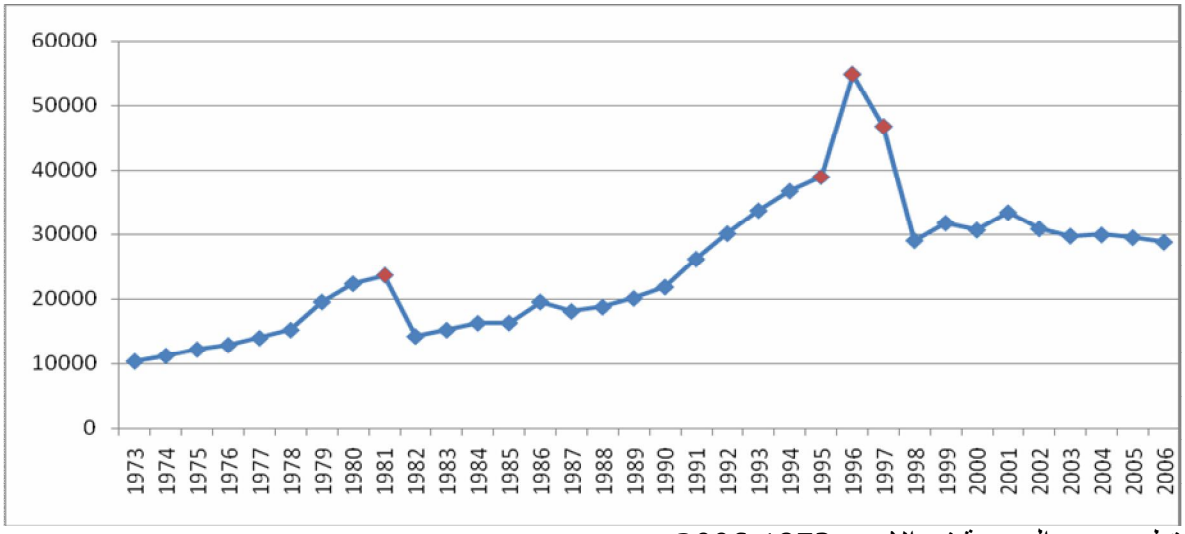

تطور حجم الجريمة في الاردن 1973-2006

جرائم العاطلين عن العمل

قد يكون أحد العواقب الوخيمة للبطالة توجه العاطلين عن العمل إلى سوق الجريمة. وقد تركزت من حيث الكم جرائم العاطلين عن العمل في عمان، واربد والعقبة، والزرقاء، وتمتاز هذه المناطق بأنها تمثل مجتمعات متنوعة ومختلطة. واحتل إقليم الوسط أعلى القيم، تلاه إقليم الشمال، والجنوب. علما إن معدلات البطالة كانت الأعلى في إقليم الجنوب فالوسط، فالشمال، وكانت ترتيب المحافظات (معان، الزرقاء، المفرق على التوالي) في معدلات البطالة. والشكل رقم (7) يبين ذلك.

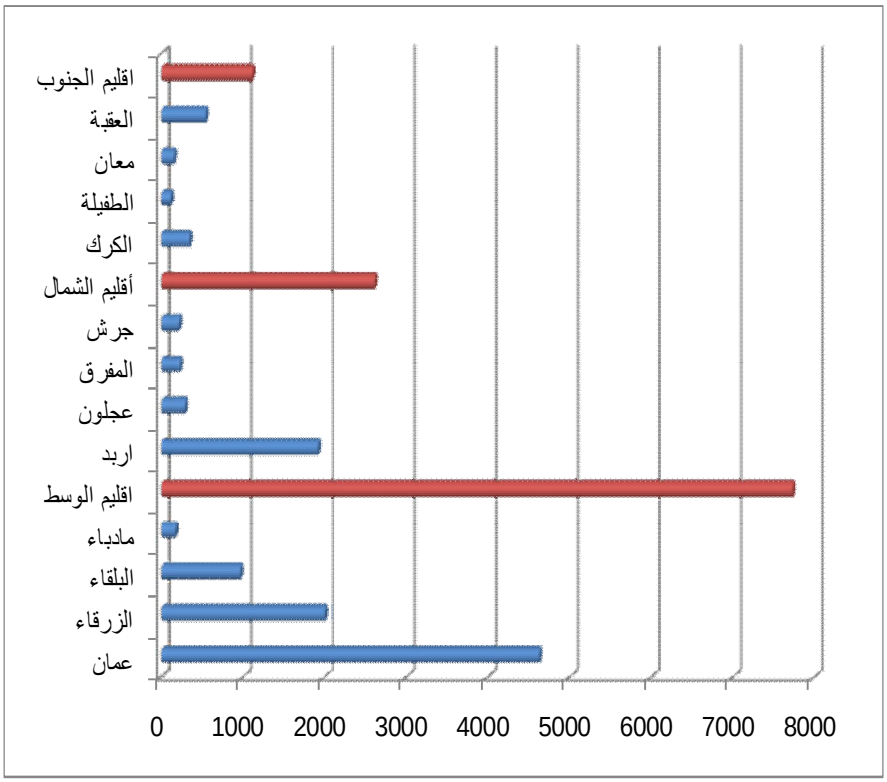

شكل رقم (7) أعداد جرائم العاطلين عن العمل وفق الإقليم والمحافظة

التكامل الاجتماعي

من أهم المؤشرات الاجتماعية على الاتزان الاجتماعي، ومدى التكامل الاجتماعي هو النظر لمعدلات الزواج ومعدلات الطلاق، على اعتبار إن معدلات الزواج مؤشر على استمرا المجتمع في تكوين مؤسساته الاجتماعية والمتمثلة بالأسرة، كما يعكس الوضع الاقتصادي للمجتمع، ويعطي مؤشرات ضمنية عن الإقبال أو العزوف عن الزواج. كما وتبين معدلات الطلاق مدى التفكك وعدم التوافق الاجتماعي .

ويبين الشكل رقم (8) معدلات الزواج والطلاق وفق الإقليم والمحافظة. فقد كان ترتيبها على النحو التالي: إقليم الشمال، فالوسط، فالجنوب (876.7، و 874.8 ، و714 حالة زواج لكل (100) ألف من السكان على التوالي). ففي إقليم الوسط كان أعلى المعدلات في البلقاء (982) وأقلها في الزرقاء (753)، أما إقليم الشمال فكان أعلى المعدلات في اربد (924) واقلها في المفرق (802)، وأخيرا كان أعلى المعدلات في إقليم الجنوب في معان (828) واقلها في الطفيلة (619).

أما معدلات الطلاق فقد كانت الأعلى في إقليم الوسط، ثم إقليم الشمال فإقليم الجنوب (167.5، و116.3، 111.7 لكل (10) آلاف نسمة وعلى التوالي). ففي محافظة الوسط كان أعلاها في محافظة البلقاء (222)، واقلها في محافظة الزرقاء (113). أما محافظة الشمال فكان أعلى المعدلات في محافظة اربد (138) واقلها في محافظة عجلون (79). وأخيرا في إقليم الجنوب كان أعلى المعدلات في محافظة العقبة (186) واقلها في محافظة الطفيلة (52) حالة لكل 010) الإلف نسمة من السكان.

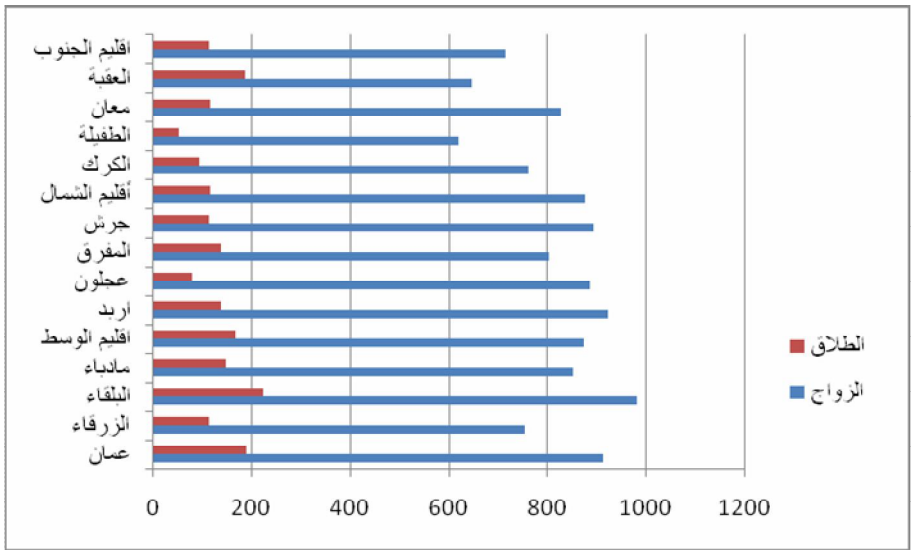

شكل رقم (8) معدلات الزواج والطلاق (لكل 100 الف) الف نسمة

العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة

العلاقة السلبية بين فهرس التنمية البشرية والجريمة. يظهر الجدول رقم (1) معاملات الارتباط بين مؤشرات التنمية البشرية في المحافظات الأردنية ومعدلات الجرائم. فقد تبين وجود علاقة سلبية بين مؤشر التنمية البشرية وكل من: معدل الوفيات لكل (100) ألف من السكان (-0.428)، والبطالة (-0.627)، ونسبة البطالة (-0.919)، ومعدل الأفراد في الغرفة الواحدة (-0.88)، ونسبة المشتركين في التامين الصحي (-0.65)، والاقليم (-0.56)، ونسبة العاملون (-0.41)، والأمية (-0.77).

العلاقة الايجابية بين فهرس التنمية البشرية والجريمة. . فقد تبين وجود علاقة ايجابية بيم مؤشر التنمية البشرية وكل من: اجمالي الجرائم (0.69)، واجمالي الجنايات (0.67)، واجمالي الجنح (0.64)، ومعدل الجريمة لك (100) الف من السكان (0.56)، واجمالي جرائم العاطلين عن العمل (0.69)، واجمالي جنايات العاطلين عن العمل (0. 67)، واجمالي جنح العاطلين عن العمل (0.69)، اجمالي جرائم الاجانب (0.68)، واجمالي جرائم الاحداث (0.71)، واجمالي جرائم الطلبة (0.71)، واجمالي الجرائم الخطرة ضد الانسان (0.67)، واجمالي الجرائم الخطرة ضد الممتلكات (0. 68).

العلاقة السلبية بين جرائم العاطلين عن العمل ومتغيرات التنمية البشرية. يظهر الجدول رقم (1) معاملات الارتباط بين جرائم العااطلين عن العمل ومتغيرات التنمية البشرية. فقد تبين وجود علاقة سلبية بين جرائم العاطلين عن العمل وكل من: القليم (-0.597)، ومعدل الوفيات لكل (100) الف نسمة (0.59-)، والتعليم (0.73-)، ونسبة التحضر (0.12-)، ومتوسط عدد الافراد في الغرفة الواحدة (0.82-)، ونسبة الاشتراك في التامين الصحي (0.87-)، والكثافة السكانية (0.116).

العلاقة الايجابية بين جرائم العاطلين عن العمل ومتغيرات التنمية البشرية. تبين وجود علاقة ايجابية بين اجمالي جرائم العاطلون عن العمل وكل من معدلات الزواج لكل (100) الف نسمة (0.69)، ومعدلات الطلاق لكل (10) نسمة (0.66)، والبطالة (0.49)، والدخل (0.28)، ونسبة السكان (0.71)، والمساحة (0.99)، والعمر المتوقع عند الولادة (0.40)، ونسبة العاملون (0.29)، ونسبة البطالة(0.99).

الجدول رقم (1) العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية الجريمة

جنايات العاطلين عن العمل		جرائم العاطلون عن العمل		معدل الجريمة (100) الف		الجنح		الجنايات		الجريمة 2006		الامية 2004		فهرس التنمية		
sig	r	sig	r	sig	r	sig	r	sig	r	sig	r	sig	r	sig	r	
.038	-.603	.040	-.597	.789	.087	.064	-.550	-.582	-.582	.061	-.555	.035	.611	.165	-.428	
.038	.603	.040	-.597	.634	.154	.009	.713	.015	.681	.010	.709	.153	-.439	.118	.475	) الف
.140	.452	.013	.692	.381	-.278	.173	.421	.168	.426	.172	.422	.691	-.128	.587	.175	) الف
.152	.440	.020	.656	.067	.545	.108	.487	.117	.477	.109	.486	.095	-.504	.062	.553	الف
.007	-.729	.102	.495	.101	-.495	.011	-.701	.009	-.715	.011	-.704	.009	.718	.029	-.627	
.005	.748	.378	.280	.108	.487	.001	.843	.001	.830	.001	.841	.011	-.701	.002	.796	
.007	.726	.006	-.735	.321	.314	.021	.653	.020	.660	.021	.655	.017	-.672	.001	.820	
.000	.984	.001	.826	.482	.225	.000	.987	.000	.993	.000	.988	.005	-.754	.019	.662	
-.860	-.153	.010	.707	.784	.089	.845	-.063	.838	-.066	.844	-.064	.509	.212	.099	-.498	
.097	.501	.000	.995	.509	-.212	.303	.325	.282	.338	.299	.327	.635	-.153	.294	.330	ة
.013	.692	.721	-.116	.124	.470	.034	.614	.029	.626	.033	.616	.003	-.780	.003	.776	
.323	.312	.201	.397	.049	.578	.365	.288	.400	.268	.370	.285	.064	-.550	.004	.759	
.000	.896	.351	.296	.407	.264	.000	.972	.000	.955	.000	.970	.020	-.659	.017	.670	
.004	-.764	.000	.992	.096	-.503	.005	-.747	.005	-.748	.005	-.747	.006	.740	.001	-.819	
.023	.645	.000	.908	.514	-.209	.107	.488	.086	.517	.104	.493	.018	-.665	.107	.489	الصحية
.000	.879	.740	.107	.349	.297	.000	.982	.000	.965	.000	.980	.022	-.650	.020	.656	
.000	.901	.062	.553	.362	.289	.000	.990	.000	.978	.000	.989	.016	-.674	.020	.660	
.000	**.952**	**.000**	**.941**	**.337**	**.304**	**.000**	**1.000**	**.000**	**.997**		**1**	**.007**	**-.734**	**.014**	**.687**	**م 2006**
.000	**.964**	**.000**	**.957**	**.380**	**.279**	**.000**	**.996**		**1**	**.000**	**.997**	**.005**	**-.747**	**.018**	**.664**	**ات**
.000	**.949**	**.000**	**.989**	**.329**	**.308**		**1**	**.000**	**.996**	**.000**	**1.00**	**.007**	**-.732**	**.013**	**.690**	**ح**
.497	**.217**	**.363**	**.288**		**1**	**.329**	**.308**	**.380**	**.279**	**.337**	**.304**	**.177**	**-.418**	**.055**	**.566**	(10) الف
.000	**.983**		**1**	**.363**	**.288**	**.000**	**.987**	**.000**	**.995**	**.000**	**.989**	**.003**	**-.771**	**.013**	**.692**	**العاطلين**
	1	**.000**	**.983**	**.497**	**.217**	**.000**	**.949**	**.000**	**.964**	**.000**	**.952**	**.003**	**-.777**	**.016**	**.675**	لي جنايات
.000	**.977**	**.000**	**1.00**	**.344**	**.300**	**.000**	**.991**	**.000**	**.997**	**.000**	**.992**	**.004**	**-.768**	**.013**	**.691**	**لعاطلين**
.000	**.909**	**.000**	**.970**	**.252**	**.359**	**.000**	**.989**	**.000**	**.985**	**.000**	**.989**	**.010**	**-.708**	**.015**	**.680**	**الاجانب**
.000	**.980**	**.000**	**.976**	**.426**	**.254**	**.000**	**.966**	**.000**	**.966**	**.000**	**.966**	**.006**	**-.739**	**.009**	**.714**	**الاحداث**
.000	**.963**	**.000**	**.991**	**.331**	**.308**	**.000**	**.997**	**.000**	**.994**	**.000**	**.997**	**.005**	**-.748**	**.011**	**.705**	**الطلبة**
.000	**.979**	**.000**	**.999**	**.347**	**.298**	**.000**	**.990**	**.000**	**.996**	**.000**	**.991**	**.004**	**-.764**	**.013**	**.688**	**الافراد**
.000	**.940**	**.000**	**.982**	**.344**	**.300**	**.000**	**.999**	**.000**	**.994**	**.000**	**.999**	**.009**	**-.717**	**.014**	**.683**	**ممتلكات**
.002	-.793	.001	-.815	.195	-.402	.002	-.796	.002	-.789	.002	-.795	.001	.808	.000	-.877	في الغرفة
.000	-.860	.000	-.867	.523	-.205	.001	-.811	.001	-.836	.001	-.815	.010	.705	.023	-.647	ي

..... يتبع الجدول رقم (1) العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية الجريمة

	جنح العاطلين عن العمل		جرائم الاجانب		الاحداث الجانحون		جرائم الطلبة		الجرائم الخطرة ضد الافراد		الجرائم الخطرة ضد الممتلكات		معدل عدد الأفراد في الغرفة	
	r	sig	r	sig	r	sig	r	sig	r	sig	r	sig	r	sig
الاقليم	-.595	.041	-.550	.064	-.524	.080	-.547	.065	-.592	.042	-.539	.071	.535	.073
فهرس التنمية البشرية	.691	.013	.680	.015	.714	.009	.705	.011	.688	.013	.683	.014	-.877	.000
الوفيات (100) الف	.661	.019	.679	.015	.688	.013	.710	.010	.652	.022	.724	.008	-.695	.012
الزواج (100) الف	.432	.161	.383	.219	.477	.117	.437	.156	.426	.168	.423	.171	-.326	.300
الطلاق (10) الف	.504	.095	.514	.087	.471	.122	.499	.099	.492	.105	.479	.115	-.621	.031
العمر المتوقع	.278	.382	.245	.443	.313	.322	.289	.362	.271	.394	.260	.414	-.572	.052
البطالة	-.738	.006	-.709	.010	-.716	.009	-.719	.008	-.736	.006	-.689	.013	.572	.052
متوسط الدخل	.833	.001	.870	.000	.780	.003	.835	.001	.821	.001	.842	.001	-.929	.000
التعليم	.697	.012	.649	.022	.683	.014	.663	.019	.706	.010	.637	.026	-.706	.010
نسبة السكان	.994	.000	.960	.000	.982	.000	.991	.000	.994	.000	.983	.000	-.786	.002
المساحة	-.103	.749	-.065	.842	-.142	.660	-.083	.797	-.104	.747	-.055	.866	.354	.259
الكثافة السكانية	.380	.224	.252	.430	.499	.099	.369	.238	.387	.214	.314	.320	-.269	.399
نسبة الحضر	.667	.018	.615	.033	.633	.027	.626	.029	.677	.016	.593	.042	-.680	.015
العمر المتوقع	.294	.354	.262	.411	.328	.298	.305	.335	.287	.366	.277	.383	-.583	.047
العاملون	.214	.504	.112	.730	.112	.729	.104	.749	.223	.486	.078	.808	-.132	.682
نسبة العاملون	.944	.000	.952	.000	.955	.000	.975	.000	.941	.000	.977	.000	-.766	.004
العاطلون	.989	.000	.944	.000	.978	.000	.981	.000	.989	.000	.970	.000	-.790	.002
نسبة العاطلون	-.412	.183	-.478	.116	-.490	.106	-.493	.104	-.405	.192	-.490	.106	.410	.185
نسبة البطالة	-.780	.003	-.757	.004	-.770	.003	-.766	.004	-.777	.003	-.735	.006	.771	.003
GNP	.404	.193	.422	.172	.437	.156	.430	.163	.396	.203	.418	.177	-.559	.059
عدد المدارس	.911	.000	.890	.000	.956	.000	.946	.000	.907	.000	.936	.000	-.705	.010
التعليم عمر 15 فاكثر	.091	.778	-.006	.985	-.013	.969	-.016	.960	.099	.759	-.035	.915	-.082	.800
عدد المراكز الصحية	.538	.071	.398	.200	.595	.041	.519	.084	.532	.075	.476	.118	-.622	.031
المهندسون	.949	.000	.980	.000	.926	.000	.973	.000	.946	.000	.987	.000	-.754	.005
المحامون	.963	.000	.986	.000	.937	.000	.982	.000	.962	.000	.994	.000	-.759	.004
الامية 2004	-.768	.004	-.708	.010	-.739	.006	-.748	.005	-.764	.004	-.717	.009	.808	.001
التامين الصحي	-.861	.000	-.815	.001	-.790	.002	-.808	.001	-.863	.000	-.795	.002	.796	.002

الخلاصة والمناقشة

هدفت هذه الدراسة الى كشف العلاقة بين فهارس التنمية البشرية والجريمة في المجتمع الأردني، وخاصة دليل الفقر والبطالة والتعليم والعمر المتوقع عند الولادة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والجريمة عامة والجرائم ضد الإنسان وضد الممتلكات. تعتمد بيانات هذه الدراسة على المصادر المتوافرة مثل التقرير الجنائي الاردني، وتقارير التنمية البشرية الأردنية.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن مستويات التنمية البشرية :كانت الأفضل في أقليم الوسط، فاقليم الشمال وأخيراً اقليم الجنوب. أما ضمن الاقليم الواحد فقد كانت مؤشرات التنمية البشرية الافضل في محافظات عمان فالعقبة فاربد، في حين كانت المحافظات التي سجلت أدنى مستوى في التنمية البشري فكانت: معان، فالمفرق فالبلقاء والطفيلة وجرش والكرك. وعلى المستوى الاقتصادي فقد كانت محافظات عمان والزرقاء واربد (على التوالي) الافضل اقتصادياً، وكانت عمان أعلى من المتوسط الوطني. ولقد بلغت نسبة المتعطلين عن العمل على مستوى الاردن (18%)، وكانت الاعلى في إقليم الجنوب، فالشمال فالوسط وبنسب (20%، 17.8%، و16% على التالي). اما على مستوى المحافظات داخل الاقليم الواحد فقد كانت محافظة معان الأعلى (24%)، تلاها محافظة مادبا (21.4%) فالمفرق (19%).

أما معدلات الجريمة فقد بلغت (505) جريمة لكل (100) الف من السكان، وكان تزيعها فق الاقليم على النحو التالي: اقليم الوسط، الاعلى في محافظة البلقاء (982)، والاقل في محافظة الزرقاء (753)، وفي اقليم الشمال، الاعلى في محافظة واربد (924)، والاقل في محافظة المفرق (802)، وفي غقليم الجنوب كان الاعلى في محافظة معان (828)، والاقل في محافظة الطفيلة (618) جريمة لكل (100) الف من السكان. اما جرائم العاطلين عن العمل فقد كانت الاعلى في اقليم الوسط، فالشمال، فالجنوب على التوالي، وفي محافظات عمان، الزرقاء، اربد على التوالي.

لقد تبين وجود علاقة سلبية بين مؤشر التنمية البشرية وكل من: معدل الوفيات لكل (100) ألف من السكان (-0.428)، والبطالة (-0.627)، ونسبة البطالة (-0.919)، ومعدل الأفراد في الغرفة الواحدة (-0.88)، ونسبة المشتركين في التامين الصحي (-0.65)، والاقليم (-0.56)، ونسبة العاملون (-0.41)، والأمية (-0.77).

وتلتقي هذه النتيجة مع النتيجة التي تقول بوجود علاقة سلبية بين دليل التنمية البشرية وكل من جرائم السرقة (ر= 0.560) ، والسرقة باستخدام القوة (ر=0.422) والتعدي (0.113) (crime and development, nd)

إن ارتفاع الجرائم المالية في الدول التي تمر بعمليات تنمية تعكس اللا أمن الخوف المرتبط بالنمو، حيث أن التغير السريع لا يمُكن من التأقلم، حيث يرافق ذلك إعادة توزيع السكان، وانهيار وسائل الضبط التقليدية، والحراك الاجتماعي، وتحسن وسائل الاتصال (Sesay, 1977) وهذا ما دعمته نتائج دراسة الأمم المتحدة (UNICRI) والتي أجريت في يوغسلافيا والتي بينت إن جرائم الاعتداء على الممتلكات يزداد من خلال فترات النمو الاقتصادي وبالمقابل فإن جرائم العنف تنخفض وبقيت بقية الجرائم كما هي كما تلتقي مع نتائج دراسة معهد الأمم المتحدة لبحوث العدالة والجرائم بين الدول والتي أظهرت أنه كلما زاد النمو كلما زادت جرائم التعدي على الممتلكات والعلاقة عكسية بالنسبة لجرائم العنف إن جرائم السرقة في الدول الصناعية أعلى منها بكثير في المجتمعات النامية، أما بالنسبة لجرائم التعديات فإن المجتمعات النامية أعلى من المجتمعات الصناعية (Newman, 1990)

كما تبين وجود علاقة ايجابية بيم مؤشر التنمية البشرية وكل من: اجمالي الجرائم (0.69)، واجمالي الجنايات (0.67)، واجمالي الجنح (0.64)، ومعدل الجريمة لك (100) الف من السكان (0.56)، واجمالي جرائم العاطلين عن العمل (0.69)، واجمالي جنايات العاطلين عن العمل (0. 67)، واجمالي جنح العاطلين عن العمل (0.69)، اجمالي جرائم الاجانب (0.68)، واجمالي جرائم الاحداث (0.71)، واجمالي جرائم الطلبة (0.71)، واجمالي الجرائم الخطرة ضد الانسان (0.67)، واجمالي الجرائم الخطرة ضد الممتلكات (0. 68). وهذه النتيجة تلتقي مع ما ذهب اليه دوركايم، وتونس (Durkheim & Toenis) بأن عملية التنمية والتحديث تسبب عملية تفسخ اجتماعي (Rahav & Jaamdar, 1982) وبالتالي فان النمو الاجتماعي الاقتصادي يزيد معدلات الجريمة عامة وتدعم المقولة دراسة شيلي Shelley, 1981 التي تقول بزيادة معدلات جرائم السرقة في الدول المتقدمة وانخفاض معدلات جرائم القتل.

ويمكن القول ان على الدول النامية والسريعة التحول ان تاخذ البعد الامني بالحسبان، وتعضد الموسسات الداعمة للضبط الاجتماعي والتاهيل الاجتماعي واعادة التنشئة الاجتماعية ذلك ان النمو يرافقه زيادة في الجريمة عامة، وجرائم الممتلكات خاصة كما انه لابد من دعم المؤسسات الإصلاحية ورصد الموازنات اللازمة لهل لكي تتمكن من صد الجريمة والتخفيف من آثارها الاجتماعية، وتمكينها من

المراجـــــع

أبو حسان، محمد (1987). **أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية**، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

أبو زهرة محمد (1990).**الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي**، القاهرة دار الفكر العربي

أبو زهرة، محمد (1987). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

أبو عامر، محمد(1999). **السلوك الانحرافي**، دراسات في الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الأمم المتحدة، (1993) تقرير التنمية البشرية لعام (1993), بيروت: مركز الوحدة العربية.

الأمم المتحدة، (1999) تقرير التنمية البشرية لعام (1998).

البداينة، ذياب (1999) جرائم الحاسب والإنترنت، ورقة مقدمة في الندوة العلمية "الجرائم المستحدثة في الوطن العربي" تونس، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

البداينة، ذياب (1998) الجرائم المستحدثة والبحث العلمي في المجتمع العربي، بحث مقدم للندوة العلمية حول دور البحث العلمي في معالجة مشكلة الجريمة والانحراف في الدول العربية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

البداينة، ذياب (2000) التحديات القادمة للمجتمع العربي مجلة دراسات مستقبلية، ع5، جامعة أسيوط، ص 87-108.

البداينة، ذياب (2003) واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

البداينة، ذياب (2003)، **واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي**، الطبعة الثانية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

البرقاوي، هناء محمد(1995).**اثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1995): **تقرير التنمية البشرية لعام 1995.**

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1990): **تقرير التنمية البشرية لعام 1990.**
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1992): **تقرير التنمية البشرية لعام 1992.**
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997): **تقرير التنمية البشرية لعام 1997.**
البشرى، محمد الأمين (1999) أنماط الجرائم في الوطن العربي الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
جعفر، علي محمد (1993). **الإجرام وسياسة مكافحته**، دار النهضة العربية.
حسن، محمود(1977). **الأسرة ومشكلاتها**، دار المعارف الجامعية، مصر.
خربطلي، سميرة خضر(1992). **أثر بعض المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية على جرائم النساء في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
الخليفة، عبد الله (1998). التنمية والجريمة في الوطن العربي ورقة بحث غير منشورة "أعمال المؤتمر السنوي لقضايا السكان والتنمية" القاهـــــرة، 8-1998/12/10.
الخليفة، عبد الله (1998). **التنمية والجريمة في الوطن العربي** ورقة بحث غير منشورة "أعمال المؤتمر السنوي لقضايا السكان والتنمية" القاهرة، 8-1998/12/10.
الخليفة، عبد الله (2000). اتجاهات الجريمة ونظم العدالة الجنائية الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
الخليفة، عبد الله (2000). **اتجاهات الجريمة ونظم العدالة الجنائية الرياض**: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
درويش، خليل 1990(ظاهرة) **السرقة في الأردن دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل**، بحث مقدم إلى اللجنة الوطنية العليا لمكافحة الجريمة في ندوة الجريمة والمجتمع،عمان.
درويش، محمد (2000). **الجريمة وعصر العولمة**، القاهرة، مصر.
زاه، ضياء الدين (1989). **التعليم ونظريات التنمية: دراسة تحليلية نقدية**. دراسات في الإعلام والتنمية العربية. منشورات مؤسسة الأمان، دبي، الإمارات.
السعد، صالح (1991)، **حجم الجريمة وخصائصها وأنماطها واتجاهاتها في المجتمع الأردني**، رسالة دكتوراه، الجامعة التونسية
سليم، رمضان (1991). اثر الثقافة في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، **مجلة الناشر العربي**، العدد 18.
السمري، وآخرون (1992م) **السلوك والانحراف**، دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
السمري، وآخرون (1992م) **السلوك والانحراف**، دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
السودي،عبد المهدي(1997).تطور الجرائم الماسة بالأخلاق في الأردن 1990-1993، **مجلة دراسات**، مجلد (23) العدد 1.
السيف محمد إبراهيم (1995). **الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي**، الرياض، مطابع الوزر الثقافية.
الشراري، نايف بن مفرح (2006م)، **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجريمة السرقة: دراسة على مراكز الإصلاح والتأهيل في منطقة الجوف – السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية، عمان.
الصالح، مصلح (2004). **الضبط الاجتماعي**. الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
عبيد، رؤوف (1993) **مبادئ علم الإجرام**، ط3، القاهرة، دار الفكر العربي.

عثمان محمد عثمان (1995) قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية في: **ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي** (القاهرة: 6-9 كانون أول / ديسمبر 1993). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 110.
العطار، عارف (1993). **الإجرام، نموذج للإجرام الريفي في العراق**، مطبعة المعارف، بغداد.
العمرابي، صالح التوم (2006). **الجرائم المعاقب عليها بالقتل في الشريعة والقانون**، دار عزة للنشر والتوزيع
عمران، كامل (1995). **التنمية والتخطيط في الوطن العربي**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
العوجي، مصطفى (1983) **دروس في العلم الجنائي الجريمة والمجرم**، مؤسسة نوفل، بيروت.
العيسوي، عبد الرحمن (1995). **سيكولوجية الجريمة والانحراف**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية.
غانم، عبدا لله (1994). **علم الاجتماع الجنائي الإسلامي**، الكتاب الأول الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي، نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
غبور، سمير (1990). **حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي:** التعريف، القضايا، وجهات في: برنامج الأمم المتحدة للبيئة حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات الأساسية؛ ترجمة عبد السلام رضوان (سلسلة عالم المعرفة؛ 150)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،.
الغطريفي، بدر (2006). **العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة في سلطنة عمان:** دراسة اجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
مارتيني، عمر وصفي (1997). الانفجار السكاني والتوطين العشوائي في مدينة حلب منذ بداية القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، ص ص، في أعمال المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية، دبي - الإمارات العربية المتحدة، ٣/٧/١٩٩٤، الرياض: المعهد العربي لإنماء المدن.
المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.(1981)**. الإدمان على السكر وسبل الوقاية والعلاج**. الرياض.
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (1979). **المجلة الجنائية القومية**، العدد 1، المجلد 22.
مصطفى، امين(1996). **مبادئ علم الإجرام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
مطر، مصطفى رزق (1985). **دراسات في علم اجتماع الجريمة والسلوك المنحرف**، القاهرة، مصر.
المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة (1980). **المجلة العربية للدفاع الاجتماعي**، العدد التاسع.
النجداوي، أن موسي (2003) **الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات السرية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن
نجم، محمد (2002). **أصول علم الإجرام والعقاب**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، ليبيا.
الوريكات، عايد عواد (2004م) **نظريات علم الجريمة**، عمان: دار الشروق
وزارة التخطيط في المملكة العربية السعودية، **منجزات خطط التنمية** السابقة من 2001-2005.
وزارة التخطيط، **منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام** (2007). المملكة العربية السعودية.

Al-Sayyid , M. K., (2000). Governance for sustainable human development in Arab countries. Paper presented at the Economic Commission of west Asia (ESCWA).

Archer, D. & Gartner, R., (1977). Homocide in 100 nations: The Development of Comparative Data File. International Annals of Criminology, 16 (2) 109-39Albrecht P. & Pfeiffer (1979). Culture conflict or social deprivation - Attempts to explain the crime rate in the foreign population of the Federal Republic of Germany. Bewarhrungshilfe, Vol. 26, No: (2) 105 - 118 CD, NCJ # 063977.

Archer, D. & Gartner, R., (1977). Homocide in 100 Nations: The Development of Comparative Data File. **International Annuals of Criminology**, 16 (2) 109-

Archer, D., & Gartner, R. (1976). Violent acts and violent times: A comparative approach to postwar homicide rates. ASR, 41, 937-936Black, C. (1966). The dynamics of modernization: A study in comparative history. New York, NY: Harper & Row.

Blomstrom, M and Bjorn H. 1984**. Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond-Third World Responses**. London: Zed.

Brown, M.S., W. McGullog, and J. Hick (1972) Criminal Offences in an urban area and their associated social variables.British Journal of Criminology, 12, PP 250 - 268.ralian Institute of Criminology . Pdf file

Bunker, S G. 1985. **Underdeve1oping The Amazon: Extraction Unequa1 Exchange, and The Failure of the Modern** State. Urbana: University of Illinois Press.

Carcach, C. (2000). Regional development and crime. Trends and Issues in Crime and Criminal Justice Series: Aust

Cimminer, B (2000).Subordination And Subjection And Reaction And Reaction to crime. **European Journal of Crime, Criminal Law& Criminal Justice**, Vol 8, Issue 4.

Clinard, M.B. (1978) Comparative Crime and Victimization Survey: Some problems and results. International Journal of Criminology and Penology, 6, 221-231.

Clinard, M.B., & Abbott, D.J. (1973) Crime in the developing countries: A comparative perspective New York, NY: Wliey.

Clinard,M.j (2001). Links Between Crime and Development in the Underdeveloed Countries. **Criminology Journal and Legal journal**, (532) 22 Database, Legal Collection.

Cohen, L. E. and Felson, M. Felson, (1979). Social Change and Crime rate trends: A Routine activity Approach.

Constanza, R., Daly, Herman, Bartholomew, 3oy. 1991. "**Goals, Agenda and Policy Recommendations for Ecological Economics**." Pp. 1-19 in Robert Constanza (Ed). Ecological Economics: The Science and Management of Sustainability. New York: Columbia University Press.

Dalton, G. (Ed.) (1971). Economic development and change. Garden City: Natural History Press.

Daly, Herman E. and John B. Cobb, Jr. 1994. **For The Common Good**. (Second Edition.) Boston: Beacon Press

Douglas J. & F. Waksler (1982). The sociology of deviance: An Introduction. Boston: Little Brown and Company Durkheim, E. (1957) The division of labor in society. New York, NY: The Free Press of Glencoe.

Fajnzylber, P., D. Lederman & N. Loayza., (1998). What causes violent crime? Office of the Chief Economist, Latin American and the Caribbean, The World Bank.

Franke, R. W. and Barbara H. Chasin. 1994. **Kerala: Radical Reform as Development in an Indian State**. Oakland, CA: Institute for Food and Development Policy.

Fukuda-Parr, S. (2001). Indicators of human development and human rights-overlaps, differences...and what about the human development index? Statistical Journal of the United nations ECE, pp 239-248

Garland, D. (2000). The culture of high Crime Societies. BRIT. J. Criminol, 40, 347-375.

Goldthorpe, J.E. (1975) The sociology of the Third World. Cambridge: Cambridge University Press.

Hartnagel, T. F. & Mizanuddin, M. (1986). Modernization, gender role convergence and female crime: Social Forces, 61(1), 206-224

Herrie, F. & Lindsay (1972). The state of the cities. New York: Proeger Publishers.

Isbister, J. 1993. **Promises Not Kept: The Betrayal of Social Change in the Third World**. West Hartford, CT: Kumarian Press.

Jones, T.A. (1985). The evolution of crime in Pre-industrial society. Comparative Social Research: PP 1-15.

Kalish, C.B. (1988) International Crime rate U.S. Department of Justice: Bureau of Justice Statistics. Special Report.

Khan, M.Z., & Krishna, K.P. (1982). Analysis of Crime and Population in India during 1966-1976. Indian Journal of Criminology, 10 (1) 4-11.

Khan, M.Z., & Krishna, K.P. (1982). Analysis of Crime and Population in India during 1966-1976. **Indian Journal of Criminology**, 10 (1) 4-11.

Kick, E.L., & La Free, G.D. (1985) Development and the social context of murder and theft. Comparative Social Research, 8, 37-57.

Krohn, M. (1979). A Durkheimian analysis of international crime rates. Social Forces, 57: 654-670

Larrain, J. 1989. **Theories of Development: Capitalism, Colonialism and Dependency**. Cambridge, MA.: Polity Press.

Leone, U. and Zvekic (1990) Development and crime in the context of the United Nations Congresses on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders. PP. 343-372.

Lerner, D. (1958) The passing of traditional society. New York: NY: The Free Press & Glencoe.

Mehlum, H.; Moene, K. and Trovik, R., (2000). Crime induced poverty traps. pdf file.

Mehlum, H.; Moene, K. and Trovik, R., (2000). **Crime Induced Poverty Traps**. pdf file.

Merton, R. (1938) Social Structure and Anomie. American Sociological Review 8, PP 672-682.

Merton, R. (1957). Social theory and social structure. Glence; III: Free Press.

Miles, S. (1970). Metropolitan Problems. Ontario: Methuen Publications.

Neopolitan, J. (1994) Poverty and poverty crimes: The Moderating effects of population size and concentration. Sociological Spectrum, 14 (2) 181 - 191.

Neuman, W.L., & Berger, R.J. (1988) Competing perspectives on cross-national crime: An evaluation of theory and evidence. The Sociological Quarterly, 29, 281-313.

Newman G. (1990). Crime and the human condition. PP. 69-102 in Ugljesa Zvekic. Essays on crime and development publication No. 36, Rome: UNICRI.

Newman G. (1990). Crime and The Human Condition. PP. 69-102 in Ugljesa Zvekic. **Essays on Crime And Development Publication** No. 36, Rome: UNICRI.

Norgaard, R. B. 1994. **Development Betrayed: The End of Progress and a Co evolutionary Revisioning of The Future**. New York: Routledge.

Ogburn, W. F. (1964). Cultural lag as theory. In O. D. Duncan (Ed.), William F. Ogburn on culture and social change, Chicago, IL.: The University of Chicago Press.

Owomero, B, (1984). Crime and Development: The Nigerian Experience. Canadian Criminology Forum, 7, 41-55

Owomero, B. O. , (1987). Crime rates and Development in Africa: Empirical Analysis of data From Nigeria, Kenya, and Tanzania. Indian Journal of Criminology, 15 (2), 107-120

Owomero, B. O. , (1987). Crime Rates and Development in Africa: Empirical Analysis of Data From Nigeria, Kenya, And Tanzania. **Indian Journal of Criminology**, 15 (2), 107-120.

Qizilbash M. (2001). Corruption and Human Development: A Conceptual Discussion. Oxford Development Studies, Vol. 29, No. 3, 2001

Quinney, R. (1965). Suicide Homicide and Economic Development. Social Forces, 48: 401-406

Rahav G. & Jaamdar S. (1982). Development and Crime: A cross-National Study. Development and Change. vol., 13, 447-462

Ramesy, C (1970). **Crime In America Third Printing Seman And Schuter**, N. Y. PP.36-39.

Randzinowicz, L. & King, J. (1977) The growth of crime: The International experience. New York, NY: Basic Books.

Reppetto, T.A. (1974) Residential Crime, Cambridge, Mass: Ballinger.

Rodgers, D (2000).**Gangs, Violence and Social Change in Urban Nicaracgua.** Development Research Center (lse) , the new political of violence in Latin America.

Schichor D., (1990) Crime Patterns and Socioeconomic development: A cross-national Analysis. Criminal Justice Review. 15, (1) 64 - 77.

Schichor, D. (1985) Effects of development on official crime Rates, 1967 - 1978 Homicide and Larceny patterns differ greatly. Sociology and Social Research, 70 (1), 96 - 97.

Schnider, R.(2000**). Economical Development and Crime. Australian Institute of Criminology. Trend & Issue in Crime And Criminal Justice**. Available on. http. www.aic.gov.au

Sesay, L. (1977). Crime and development in Africa. Annals of the American academy of political and social science, 432, 42-51.

Shelley L.I. (1990). The Internationalization of Crime: The changing relationship between crime and development. PP. 119-193 in Ugljesa Zvekic. Essays on crime and development publication No. 36, Rome: UNICRI.

Shelley, L. (1981) Crime and modernization: The impact of industrialization and urbanization on crime. Carbondale and Edwardsuille, III: Southern Illinois University Press.

Shelley, L. (1981) **Crime and Modernization: The Impact of Industrialization And Urbanization on Crime. Carbondale and Edwardsuille**, III: Southern Illinois University Press.

Shelly, L.(2003). **Relation Between Evolution And Crime**. Spatial Modeling Center, Kiruna, Sweden, Allegany College.

Shichor, D. (1990). Crime patterns and socioeconomic Development: A cross-National Analysis. Criminal Justice Review, 15(1), 64-78

Soare, R. (2001). Development, Crime and Punishment: Accounting for the International Differences in Crime Rates. JEL: K42, 010. PDF file

Srinivassan, T. N. (2001). Human development: A new paradigm or reinvention of the wheel? Human Development, Vol. 84, (2), pp238-243

Streeten, Paul. 1981. **First Things First: Meeting Basic Human Needs in Developing Countries**. New York: Oxford University Press.

Thomas, C. (2001). Global governance, development and human security: Exploring the links. Third Word Quarterly, Vol 22, No 2, pp159-175

UNDP. (1990-2000) Human Development Report . Online.

United Nations Development Program (1999) **Human Development Repor**t 1999 , P.160.

Vipond, M.J. (1974). City size and unemployment. Urban Studies, II, PP 39-46.

Webb, S. P. (1972). Crime and Division Labor: Testing a Durkheimian Model. American Journal of Sociology, 78, 643-56

Wickwar, H. (1977). The Place of Criminal Justice in development planning. New York: New York University Press.

Wolf, P. (1971). Crime and Development: An International comparision of crime rates. Scandinavians Studies in Criminology, 3, 107-1030

Zehr, H. (1981) The modernization of Crime in Germany and France: 1830-1913. In L. Shelley (ed.), Readings in comparative criminology. Carvondale and Edwardsuille, IL: Southern Illinois University Press.

Zehr, H. (1981) **The modernization of Crime in Germany and France: 1830-1913. In L. Shelley (ed.), Readings in Comparative Criminology. Carvondale and Edwardsuille**, IL: Southern Illinois University Pres

Zvekic, U. (1990) Development and Crime in Yugoslavia. PP. 299-341